

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

سوق العملات الرقمية و أثره على الاقتصاد العالمي-دراسة تحليلية-

The digital currency market and its impact on the global economy- an analytical study-

تمت إشراف:

د. بشيكر عابد

من إعداد الطالب (ين):

مساد محمد أمين

طبي محمد أمين

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة غليزان

أستاذ التعليم العالي

أ.د. حمداني نجاة

مشرفا

جامعة غليزان

استاذة محاضر (أ)

د. بشيكر عابد

مناقشا

جامعة غليزان

استاذ محاضر (أ)

د. ييو كريم

السنة الجامعية: 2023/2022



شكر وتقدير





إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي

في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر:

أبي وأمي أطال الله في عمرهما

وإلى كل من ساعدني في مشواري الدراسي خاصة عمي العزيز حفظه الله لي.

إلى البنوع الذي لا يمل من العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من

قلبها: أمي رحمها الله

إلى اخوتي وأصدقائي ورفقائي في المشوار الجامعي.

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله عز وجل أن يجد القبول والنجاح.



الملخص:

يعد مفهوم العملات الرقمية من أحدث المفاهيم الاقتصادية التي لاقى اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات من الأركان الأساسية للعملية الإنتاجية (شراء، بيع)، لاسيما ونحن في القرن الحادي والعشرون الحافل بتكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية، التي أفرزت كما هائلاً من التطبيقات التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية وكان في مقدمة المستفيدين القطاع المصرفي وخاصة أسواق العملات الأجنبية. وتهدف هذه الدراسة الأكاديمية إلى التعرف على سوق العملات الرقمية، و مزاياه و عيوبه، بالإضافة إلى التداول الإلكتروني للعملات باعتباره أهم مفرزاته التي أتاحت للأسواق المالية خدمات متطورة، استطاعت من خلالها تخفيض التكاليف والسرعة في الأداء والفعالية، تم اتباع المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي، وقد تم التوصل الى صحة كل الفرضيات المطروحة. **كلمات مفتاحية:** عملات رقمية، البيتكوين، سوق العملات، التداول.

Abstract:

The concept of digital currencies is one of the latest economic concepts that has received great attention from researchers recently, as knowledge and information have become one of the basic pillars of the productive process (buying, selling), especially as we are in the twenty first century full of information technology and electronic services, which have produced As a huge number of applications that covered all economic sectors, and the banking sector, especially the foreign exchange markets, was at the forefront of the beneficiaries.

This financial study refers to the graph of the digital currency market, in addition to the electronic trading of premium currencies, distinguished numbers, and their prices in the graph, which managed the financial markets, performance and effectiveness, the deductive approach and the analytical approach were followed, and it was reached All satisfactions offered.

Keywords: digital currencies, bitcoin, currency market,

فهرس الجداول

فهرس المحتويات

أ.....	الشكر والتقدير:
ب.....	الإهداء.....
ج.....	الملخص:
د.....	فهرس المحتويات.....
ح.....	قائمة الجداول:
ط.....	قائمة الأشكال:

الفصل الأول: مقدمة عامة

2.....	1-تمهيد:
2.....	2-مشكله الدراسة:
3.....	3-الأسئلة الفرعية:
3.....	4-فرضيات الدراسة:
3.....	5-أهداف الدراسة:
4.....	6-أهمية الدراسة:
4.....	7-مبررات اختيار موضوع الدراسة:
4.....	8-منهج الدراسة:
4.....	9-صعوبات الدراسة:
5.....	10- هيكل البحث:

الفصل الثاني: عموميات حول سوق العملات الرقمية

8.....	تمهيد:
9.....	1- ماهية العملة:

9	1-1- مفهوم العملة
9	1-1-1- تعريف العملة
10	1-1-2- نشأة و تطور العملة
12	1-2- استخدامات ومزايا العملة:
12	1-2-1- استخدامات العملة:
12	1-2-2- مميزات سوق العملات
14	1-3- وظائف العملة
16	2- مفاهيم عامة حول العملات الرقمية
18	1-2- مفهوم العملات الرقمية
18	1-1-2- تعريف العملات الرقمية
19	1-2-2- نشأة العملة الرقمية
20	2-2- أهمية و خصائص العملات الرقمية
22	1-2-2- أهمية العملات الرقمية
23	2-2-2- خصائص العملات الرقمية
24	2-3- أشكال العملات الرقمية و أشهرها
25	2-3-1- أشكال العملات الرقمية
28	2-3-2- الفرق بين العملات الرقمية و العملات الأخرى
29	2-3-3- مزايا و مخاطر العملات الرقمية:
30	3- مفهوم سوق العملات الرقمية
30	1-3- سوق العملات الرقمية والمتدخلون به
30	1-1-3- تعريف سوق العملات الرقمية

31	3-1-2- المتدخلون في السوق الدولي للعملات الأجنبية
32	3-2- أنواع و خصائص سوق العملات الرقمية
32	3-2-1- أنواع سوق العملات الرقمية
33	3-2-2- خصائص اسواق العملات الأجنبية
34	3.3. المخاطر السوقية للعملات الرقمية:
35	خلاصة الفصل:

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

36	تمهيد الفصل:
36	1- تطور سوق العملات الرقمية خلال الفترة 2000-2022:
36	1-1- التعريف بأهم العملات الرقمية المتداولة:
37	1-2- الاحصائيات الرئيسية للعملات الرقمية (البيتكوين- الاثيريوم):
38	2- التحليل الفني لأسعار تداول العملات المشفرة خلال الفترة 2017-2021.
38	1-2- التحليل الفني لأسعار تداول البيتكوين خلال 2017-2021:
40	2-2 التحليل الفني لأسعار تداول اثيريوم Ethereum:
42	3- موقف الدول و المنظمات الدولية من العملات الرقمية:
42	3-1- موقف الدول من العملات الرقمية
43	3-2- موقف المنظمات الدولية من العملات الافتراضية:
50	خلاصة الفصل :

الفصل الرابع: الخاتمة العامة

51	1. الخاتمة:
51	2- اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج :

فهرس الجداول

52.....	3. نتائج الدراسة:
53.....	4. مقترحات الدراسة:
57.....	قائمة المراجع
56.....	المراجع:

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
29	أسعار تداول البيتكوين للفترة 2017-2021.	الجدول رقم (01)
31	أسعار تداول الإيثريوم للفترة 2017-2021.	الجدول رقم (02)
36	مدى انخراط البنوك المركزية العربية في مشروعات إصدار عملات رقمية	الجدول رقم (03)

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الفصل - رقم الشكل
11	تطور مفهوم العملة	الشكل رقم (01)
16	وظيفة العملة	الشكل رقم (02)
23	أشكال العملات الرقمية	الشكل رقم (03)
25	ارتفاع ملحوظ في عدد العملات المشفرة المستقرة	الشكل رقم (04)
30	التمثيل البياني لقيمة البيتكوين خلال الفترة 2017-2023	الشكل رقم (05)
32	التمثيل البياني لقيمة الإيثريوم خلال الفترة 201-2021.	الشكل رقم (06)

الفصل الأول

مقدمة عامة

1- تمهيد:

يشهد العالم اليوم تطور سريع وثورة رقمية تكنولوجية علي كافة الاتجاهات الاقتصادية والمالية والبنكية، ترتب عليها ظهور أدوات نقدية جديدة تتناسب مع تطور المجتمع وانتشار شبكة الانترنت، وعمليات افتراضية مشفرة تحاول اتخاذ مكان لها في عالم اليوم، وقد ساعد على التوجه إليها أيضا العديد من الظروف والأزمات المالية والتجارية والاقتصادية والأوبئة وغيرها.

ففي خضم هذا التقدم التكنولوجي الهائل والتطور الرقمي المستمر الذي بات يشمل جميع مجالات الحياة، وأصبح معظم سكان الأرض يمارسون تقنياتها في أعمالهم اليومية، ظهرت مسألة العملات الرقمية لكي تحدث ضجة في أوساط المهتمين، وربما ثورة في النظام النقدي العالمي، وهو ما يستدعي معرفة حقيقتها ومدى قبولها من الناحية الشرعية.

نشأ مصطلح Digital or Cryptocurrencies وهو ما يعني العملات الرقمية عندما قام شخص يدعى ساتوشي نাকা موتو باختراع عملة جديدة للتواصل عبر شبكات الانترنت اطلق عليها اسم البيتكوين Bitcoin وذلك بهدف أن تكون عملة عالمية. وبالرغم من شيوع مسمى "العملات الرقمية"، فإن تعدد أنواع هذه العملات واستخداماتها يجعله مسمى غير دقيق حيث ان مفهوم العملة ومواصفاتها لا تتوافر في هذه الأنواع الشائعة من الوسائط الالكترونية المستحدثة في التعامل، حيث أن العديد منها قد تم اختراعها لأغراض بعيدة عن الأغراض التقليدية للعملات. فيوجد عملات رقمية تستخدم في الاقتصاد الفعلي وتتصف بإمكانية صرفها بعملات ورقية أخرى صادرة عن البنوك المركزية على عكس مفهوم واستخدام عملة مثل البيتكوين مثلا .

2- مشكله الدراسة:

ان التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، والطفرات التكنولوجية التي أفرزت أدوات جديدة للمعاملات الاقتصادية والتجارية، غدت انتشار المعاملات المالية في شكل عملات رقمية متداولة، وسرعان ما انتشرت وأصبحت حقيقة نظرا لاتساع رقعة مستخدميها واعتراف بعض المؤسسات وكذا الدول بها.

و تتمحور اشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

ماهو واقع سوق العملات الرقمية في ظل التطورات الراهنة؟

3- الأسئلة الفرعية:

تدرج تحت الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أشكال العملات الرقمية؟
- ما مدى تأثير العملات الرقمية على المعاملات المالية؟
- ما مدى تأثير العملات الرقمية على الأسواق المالية؟

4-فرضيات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لموضوعنا على الفرضيات التالية:

- العملات الرقمية لها عدة أشكال مختلفة متداولة.
- تؤثر العملات الرقمية على المعاملات المالية.
- تؤثر العملات الرقمية على الأسواق المالية.

5-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعريف بالعملات عامة و بالعملات الرقمية خاصة.
- اكتشاف أشكال العملات الرقمية.
- التعرف على سوق العملات الرقمية.
- التعرف على مزايا العملات الرقمية .
- مخاطر العملات الرقمية بمختلف أشكالها.

6- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في معرفة حقيقة العملات الرقمية والانتشار المتزايد لها عبر شبكات الإنترنت، وما الأسباب التي دعت لنشأتها ومصدرها؟ وما مخاطر تداول العملات الرقمية؟. و ذلك لكون العملات الرقمية حديثة النشأة، وسريعة الانتشار، حيث أحدثت تغييرات على مستوى المعاملات النقدية والمالية، أصبح هذا الموضوع حقيقة تستدعي البحث فيه وتسلط الضوء عليه، ومحاولة تقييم تأثيراته المحتملة حاضرا ومستقبلا، واللجوء إلى تسوية المعاملات الكترونيا.

7- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

توجد جملة من الدوافع التي ساهمت في اختيارنا لدراسة موضوعنا وهي:

- حداثة الموضوع باعتباره يشغل السوق العالمية الحديثة.

- أهمية العملات الرقمية في الاقتصاد العالمي الحديث.

- محاولتنا لإثراء المكتبة الجامعية بمرجع حول هذا الموضوع.

8- منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي حيث تم التركيز في الجانب النظري على المنهج الوصفي بالإضافة الى الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات في الجانب التطبيقي.

9- صعوبات الدراسة:

تلقينا العديد من الصّعوبات منها ما هو بالغ الأهمية، ومن أبرزها:

1- صعوبة التعامل مع المصادر والمراجع الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية.

2- قلة المراجع المطبوعة، وندرتهما لكون الكتابة فيه قليلة باعتباره موضوع جديد.

10- هيكل البحث:

من اجل معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها وفق منهجية تتلاءم مع طبيعة الموضوع، تم تقسيم الدراسة

إلى ثلاثة فصول :

حيث تمثل الفصل الأول في مقدمة عامة، أما الفصل الثاني فقد تناول " الإطار النظري لسوق العملات الرقمية " والذي يعتبر المتغير المستقل في هذه الدراسة، فبدأ بمدخل عام للعملة من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المكونة للمصطلح ثم التركيز على مفهوم العملات الرقمية من خلال التطرق لمختلف مفاهيمها (نشأة و تعريف و أشكال العملات الرقمية المختلفة). وفي الأخير تطرقنا إلى مفهوم سوق العملات الرقمية.

وقد تم تخصيص الفصل الثالث من اجل تناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، حيث تناولنا فيه أهم العملات الرقمية وتخصصنا في عملي البيتكوين والايثريوم، وكذلك التحليل الفني لكلتا العملتين وتبيان تطور هاتاه العملات خلال السنوات 2017 الى 2021، واختتمنا هذا الفصل بموقف المنظمات الدولية والدول عامة ودولة الجزائر خاصة من العملات الرقمية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني: عموميات حول سوق العملات الرقمية

1. ماهية العملة

1.1 مفهوم العملة

2.1 استخدامات ومزايا العملة

3.1. وظائف العملة

2. مفاهيم عامة حول العملات الرقمية

1.2 مفهوم العملات النقدية

2.2 أهمية وخصائص العملات النقدية

3.2 أشكال العملات الرقمية والفرق بينها

3. مفهوم سوق العملات الرقمية

1.3 سوق العملات الرقمية والمتدخلون به

2.3 أنواع وخصائص سوق العملات الرقمية

3.3 أشهر العملات الرقمية المتداولة افتراضيا و انتشارها

تمهيد:

تعتبر العملة إحدى علامات السيادة للدولة، وإدارتها عامل مشترك بين كل دول العالم، حيث تعتمد التجارة الدولية عليها بصفقتها المكافئ المالي للبضائع والخدمات المصدرة والمستوردة سواء كان ذلك بالعملة المحلية أو من خلال عملة دولية أخرى - مثل الدولار واليورو واليوان.

و لقد أصبحت العملات الرقمية تُزاحم وتُهمد نفسها لأن تكون من بين مكونات ومحركات عالمنا المعاصر والمستقبل في ظل تزايد أعداد المستثمرين ونمو أسواقها ومشاريع البنى التحتية وباعتبارها وسيلة بديلة للمدفوعات والتحويلات المالية والادخار.

هذا المتغير يستدعي التوقف عنده، وبحثه، ودراسة كافة جوانبه وآثاره على مجتمعاتنا لاسيما الجانب الاقتصادي، والتعامل معه كمتغير ومدخل محوري في التحديث الاستراتيجي على المستويين الوطني والعالمي . والمقصود بالتحديث الاستراتيجي بناء أسس جديدة للتقدم والتنمية بأبعاده الوطنية المحلية والإقليمية والعالمية قد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث عناصر كالتالي:

1- ماهية العملة

2- مفاهيم عامة حول العملات الرقمية

3- مفهوم سوق العملات الرقمية

1- ماهية العملة:

العملة هي إحدى علامات السيادة للدولة، وإدارتها عامل مشترك بين كل دول العالم، حيث تعتمد التجارة الدولية عليها بصفقتها المكافئ المالى للبضائع والخدمات المصدرة والمستوردة سواء كان ذلك بالعملة المحلية أو من خلال عملة دولية أخرى - مثل الدولار واليورو واليوان. أي أن العملة يمكن تعريفها كوحدة حسابية ووسيلة للتبادل ومخزناً للثروة.

و هذا ما يجعلنا ندرس ماهية العملة من خلال التطرق الى تعريفها و معرفة استخداماتها و مزاياها و كذلك تبيان مختلف وظائف العملة.

1-1- مفهوم العملة

1-1-1- تعريف العملة

تعتبر النقود وسيلة هامة ورئيسية في حياتنا الاقتصادية المعاصرة حيث لا يوجد مجتمع معاصر يمكن أن يستغني عن النقود، وهي سلعة اقتصادية مفيدة تلبى الحاجات وتسدد الالتزامات الناشئة عن المعاملات، فالنقود سلعة تبادل وليست سلعة إنتاج أو استهلاك لذا تعمل على دوران التجارة وبدونها تصبح كل المعاملات والمبادلات معقدة . (موسي، 2010)

ويوجد للنقود تاريخها الطويل، إذ ابتدعتها رغبة الجماعات، فنشأتها مرتبطة بنشوء اقتصاد المبادلة (بدوي، 2008). وتعد المقايضة أول وسيلة للتبادل بين الناس، ثم تطور وتدرج بهم الحال إلى النقود الرقمية أو الاللكترونية وهي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مسبق، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها (ربعي، 2020).

1-1-2- نشأة و تطور العملة

لتكوين فهم دقيق للواقع الحالي وآليات التعامل مع العملات الرقمية وأنواعها ومزاياها ومشاكلها، فيجب أن نراجع السياق التاريخي الذي أوصلنا لما نحن عليه اليوم، والذي يمكن وصفه بأنه كان تطوراً طبيعياً يعكس في كل مرحلة تاريخية المفاهيم والقدرات التكنولوجية التي يكتسبها ويتقنها الإنسان.

-عصر ما قبل العملة (المقايضة):

الإنسان كائن اجتماعي اعتمد في حياته على جهده بالإضافة لجهود الآخرين أيضاً، كما أنه وبطبيعته لا يمكنه الاستقلال عن دعم الجماعة البشرية له. فجاءت الحاجة لتكامل الجماعة البشرية ملحة في أهم الاحتياجات الفردية للبقاء على قيد الحياة مثل الطعام والملبس والمسكن والأمن (الخوري، 2021).

وكنتيجة للحاجة لتبادل المواد والخدمات، بدأ مفهوم المال في عصور ما قبل التاريخ ليتم التعبير عنها من خلال عمليات التبادل التجاري للبضائع بين المنتجين، حيث نجد أن تخصص البعض في الأعمال مثل الزراعة أو الرعي أو الغزل والنسيج أو الصناعة بشكل عام فرض شكلاً من التبادل التجاري فيما بين الأفراد والمجموعات لتحقيق التكامل والكفاية لكل فرد بالمجتمع.

-عصر العملات المعدنية:

مع الوقت والتقدم ودخول عصر البرونز¹ واستخلاص المعادن وظهور مزايا المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، تم استبدال نظام المقايضة من خلال التبادل التجاري ليكون بالذهب والفضة كعملة لها قبول محلي وعالمي ووسيلة للتبادل بين الأفراد والشعوب.

بهذا المبدأ تحركت قوافل التجارة، فنجد أن العملة قد ساهمت بشكل أفضل في تقييم البضاعة كوسيلة لسداد ثمن القيمة التي يتم شرائها، وبهذا المنطق أيضاً أصبحت العملة مكافئاً كميّاً وعدادياً، وهو ما ساهم في تطور علوم الحساب والرياضيات.

¹ العصر البرونزي (Bronze Age) : هو العصر الذي عرف فيه الإنسان كيف يصهر أملاح النحاس في البواتق والأفران واستخدام البرونز في صناعة الأدوات والمعازق والمجارف والسكاكين.

ومع تجذر الحركة التجارية، ظهر مفهوم العرض والطلب كقانون اقتصادي ويعكس القيمة المالية (التمن) بصورة أكثر وضوحاً.

-العملة الورقية:

استمر الحال والاعتماد على العملات المعدنية لعدة آلاف من السنوات حتى برزت الطباعة وتطورت الصناعة حديثاً وخاصة خلال القرنين الأخيرين ، وهو ما أدخل مفهوم طباعة العملة الورقية كبديل مكافئ بالبداية للعملات المعدنية والذهبية خاصة (الخوري، 2021)..

إلا انه ومع تقادم الفكرة واستقرار العملة الورقية، أصبحت قيمة العملة الورقية مرتبطة بالقدرات التجارية والتصديرية بشكل أساسي للدولة ، وبرز معه دور المصارف المركزية لضمان الحوكمة والسيطرة على عمليات طباعة العملة وإصدارها.

أحدث هذا المتغير شكلاً وثقلاً جديداً لمفهوم العملة، فأصبحت قيمتها ناتجاً طبيعياً معبراً عن قدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ومدى احتياج العالم لها وللشراء منها.

بلغت أخرى، تغير مفهوم النظام المالي القديم الذي كان يُقدّر قيمة العملة بوزن وحجم العملات الذهبية أو الفضية، وأصبح مرتبطاً بقدرات الدولة الاقتصادية الإنتاجية والمادية بشكل عام.

يمكن أن نلخص تطور مفهوم العملة (المال) من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): تطور مفهوم العملة



المصدر: من اعداد الباحث وبالإعتماد على (الخوري، 2021، صفحة 28،29)

1-2-1- استخدامات ومزايا العملة:

1-2-1-1- استخدامات العملة:

تعد النقود مخزناً للقيمة، ووسيلة لتبادل السلع والخدمات، ووحدة حساب لقياس القيمة. وقبل استحداث النقود، كانت المجتمعات الإنسانية تتبادل السلع والخدمات مباشرة مكياًل حبوب مقابل خنزير على سبيل المثال. ولكن هذه الوسيلة لم تكن فعالة للغاية. ومع تطور المجتمعات، ظهرت النقود السلعية المصنوعة من الصدف والنحاس والفضة والذهب. واستحدثت بعض الدول النقود الإلزامية وهي نقود ليس لها أي قيمة بخلاف أنها تمثل تعهداً بالدفع مثل النقود الورقية في الصين خلال العقد الثامن في ظل حكم سلالة تانغ (هاكسار و بوفيريه، 2018، صفحة 26).

ولم تكن النقود الإلزامية في صورتها الأولى مستقرة أو مقبولة على نطاق واسع، نظراً لأن المواطنين لم يصدقوا أن المصدر سيفي بالتزامه برد النقود. وخضعت الحكومات لإجراءات طباعة النقود لشراء السلع ورفع الأجور، مما أدى إلى ارتفاع التضخم (تخيل مواطنين ينقلون النقود في عربات يد في ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى).

وتسعى البنوك المركزية في العصر الحديث إلى الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تنظيم المعروض النقدي نيابة عن الحكومات.

1-2-2-2- مميزات سوق العملات

❖ الشفافية:

يعتبر سوق العملات هو أكثر الأسواق المالية شفافية، وذلك لسيولته العالية وحجم تداوله الذي يبلغ 2.9 تريليون دولار يومياً ويستحيل معه على أي جهة السيطرة أو التلاعب في تحركات الأسعار كما يحدث أحياناً في بعض الأسواق الأخرى كأسواق الأسهم (للتداول العربي للخدمات المالية والتدريب).

❖ إمكانية التداول من أي مكان:

إن الفوركس ليس له مكان محدد للتداول، فهو نوعية (OTC) والتي يتم التداول فيها عن طريق شبكات الاتصال الحديثة، وبالتالي يمكنك التداول من أي مكان توافر فيه الاتصال بالإنترنت سواء عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف الجوال وذلك سواء كنت في العمل أو في المنزل أو أي مكان آخر.

❖ إمكانية التداول في أي وقت:

يعمل سوق العملات على مدار 24 ساعة يوميًا، ولمدة 5 أيام أسبوعيًا، ولا يغلق السوق إلا يومي السبت والأحد. ومعنى ذلك أنه يمكنك التداول في أي وقت بما يتلاءم مع ظروفك الشخصية.

❖ التنفيذ الفوري لأوامر التداول:

أدت ضخامة حجم تداول السوق وارتفاع نسبة السيولة فيه إلى توافر عروض وطلبات عند جميع أسعار السوق، وبالتالي فيمكن للمستثمر تنفيذ أوامر التداول بشكل فوري عند الأسعار التي يرغب فيها، دون الحاجة للانتظار كما يحدث أحيانًا في بعض أسواق الأسهم حيث قد يبقى المستثمر مالكا لأحد الأسهم ولا يستطيع التصرف فيه نظرًا لعدم وجود سيولة كافية مما يهدد أرباحه.

❖ الربح في الاتجاهين الصاعد والهابط:

حيث تعتمد المتاجرة في العملات دائمًا على شراء عملة وبيع عملة أخرى وبذلك يمكن الاستفادة من صعود السوق وهبوطه بنفس الكيفية كما سنرى لاحقًا، على عكس الحال في أسواق الأسهم التي تنهار أسعارها في الأزمات الاقتصادية ويخسر المستثمرون أموالهم فيها، وكذلك عدم مقدرتهم الاستفادة من هبوط السوق، فحتى الأسواق التي توفر عمليات البيع على المكشوف تضع قيودًا صارمة عليها وعمولات كبيرة تصعب هذا الأمر.

❖ التنفيذ بدون عمولات:

المتاجرة في أغلب الأسواق المالية (كسوق الأسهم) تتم عن طريق دفع عمولات مقابل تنفيذ عمليات الشراء والبيع، ولكن المتاجرة في سوق العملات لا تحتوي على أي عمولات أو رسوم تنفيذية يتم خصمها من المتاجر، فكل ما تحصل عليه شركة الوساطة هو فارق سعري بسيط بين سعر العرض وسعر الطلب.

❖ الحسابات التجريبية:

توفر شركات الوساطة إمكانية فتح حسابات تجريبية مجانية (Demo Account) والتي تتيح للمتاجر فرصة التدرب على التداول في السوق العملات والتعرف على ظروف السوق المختلفة، ويعتبر الفارق الوحيد

بينها وبين الحسابات الحقيقية هو أن الأموال المستخدمة في الحساب التحريبي هي أموال وهمية للتدريب، ولكن لا يوجد أي اختلاف في الأسعار المعروضة أو الأدوات المستخدمة عن الحساب الحقيقي.

1-3- وظائف العملة

للقود وظائف محددة نص عليها الفقهاء في كتبهم، وتبعهم في ذلك جل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، بل حتى الاقتصاديين الوضعيين يذكرون أن للقود وظائف معينة، ويمكن إجمال هذه الوظائف فيما يأتي:

- النقود وسيط التبادل:

من أهم وظائف النقود قديماً وحديثاً كونها وسيطاً لتبادل السلع والخدمات، وهي بهذه الوظيفة قد تغلبت على صعوبات التبادل بالوسائل القديمة كالمقايضة وما شابهها، لأن النقود يرغب فيها كل أحد، وبها يتوصل إلى كل السلع والخدمات.

يقول الغزالي: «خلقهما الله - تعالى - لتتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل، والحكمة أخرى وهي التوسل بهما (أي النقدين) إلى سائر الأشياء، لأنهما عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما، ونسبتهما إلى سائر الأحوال نسبة واحدة، فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء، لا كمن ملك ثوبا فإنه لم يملك إلا الثوب، فلو احتاج إلى طعام ربما لم يرغب صاحب الطعام في الثوب، لأن غرضه في دابة مثلاً» (الغزالي، 1096-1102، صفحة 9).

- أنها مقياس لقيم الأشياء:

ومن وظائف النقود الرئيسة أنها مقياس عادل لقيم السلع والخدمات، فتفاوت قيم السلع والخدمات يقتضي وجود أداة ثابتة نسبياً ومقبولة لدى سائر الناس، لكي تكون مقياساً عادلاً للأشياء، ويجنب المتبادلين النزاع.

ويقول ابن مسكويه: «إنهما مساويان بشيء واحد إذن متساويان المختلفة بالأثمان المختلفة لتصح المشاركات والمعاملات، ويتبين وجه الأخذ والإعطاء، فالدينار هو الذي يسوي بين المختلفات ويزيد في شيء

²أي النقدين: الذهب والفضة.

وينقص في آخر، حتى يحصل بينهما الاعتدال، فتستوي المعاملة بين الفلاح والنجار، وهذا هو العدل المدني» (مسكويه، صفحة 127) ص 127 ويقول ابن تيمية: « المقصود من الأثمان أن تكون معياراً للأموال، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بعينها» (تيمية، 1995، صفحة 471).

-أداة للوفاء بالديون والالتزامات الآجلة:

من الوظائف الثانوية للنقود- كما يذكر الاقتصاديون -كونها وسيلة لتسديد الديون والالتزامات الآجلة، وهذه الوظيفة مبنية على أساس قبول الناس للنقود كعوض لما لهم في ذمم الآخرين من حقوق، ولو كان هذا العوض مؤجلاً (السبهاني، 2001).

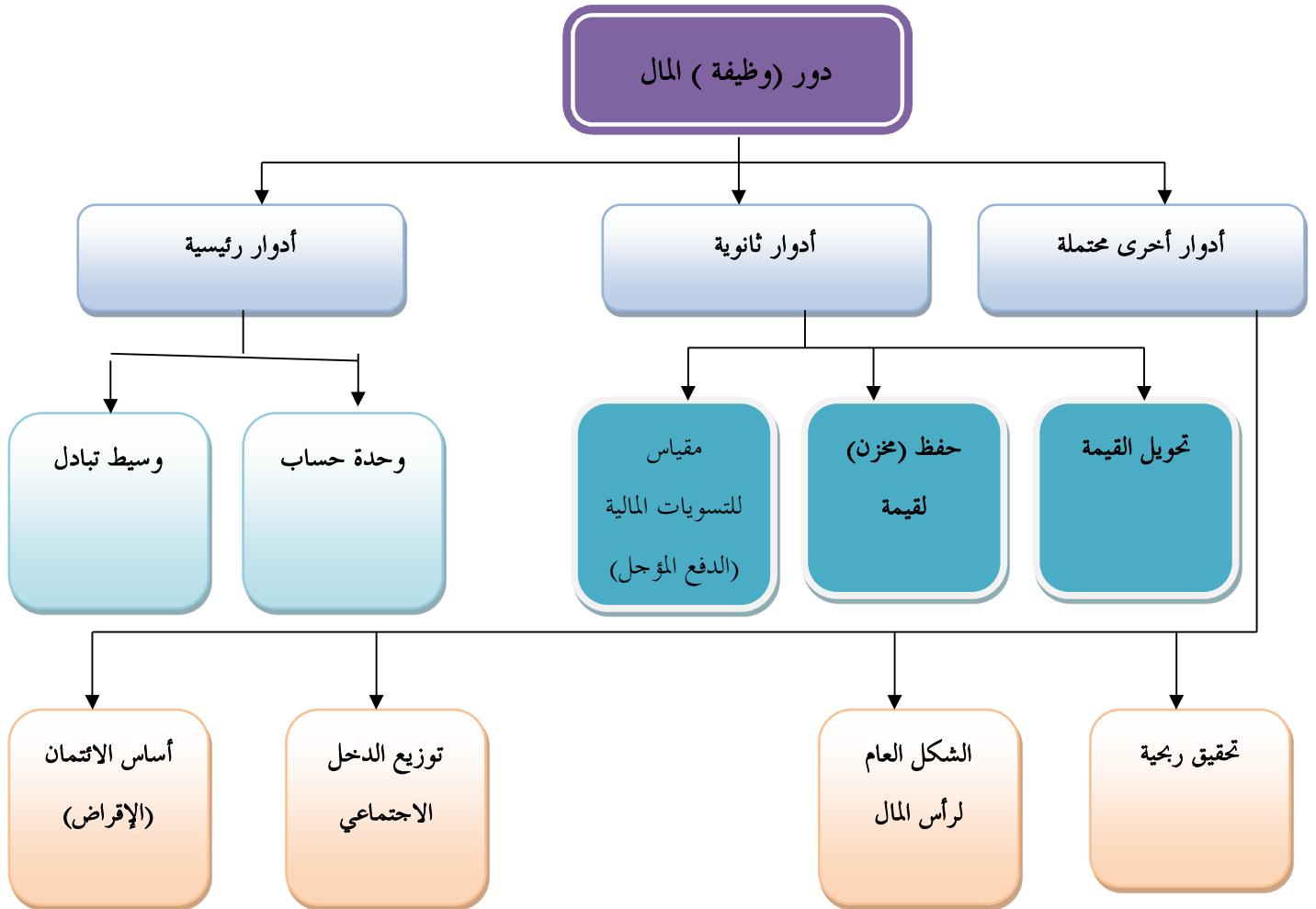
- أنها مخزن للقيمة:

ومن وظائف النقود الثانوية كذلك كونها مخزناً للقيمة ومستودعاً للثروة، فحينما يحرز الإنسان أموالاً فائضة عن حاجته، يقوم بحفظها وادخارها إلى وقت احتياجه لها في المستقبل، وأفضل وسيلة لهذا التخزين والادخار هي النقود، لما لها من قابلية للبقاء لمدد طويلة من غير أن تفسد أو تتغير (المقرن، 2003).

- أداة للسياسة النقدية:

إضافة إلى الوظائف التقليدية السابقة التي يذكرها الفقهاء والاقتصاديون في كتبهم تستخدم النقود كأداة مهمة للسياسة النقدية للدول الحديثة، حيث تقوم الدول بتحديد كمية النقود والحد من إصدارها من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، ومن أجل الحفاظ على الأسعار من التضخم أو الانكماش، وهذه الوظيفة جاءت بعد انفكك النقود عن غطاء الذهب، وأصبح للنقود قوة شرائية تستند إلى قوة اقتصاد الدولة المصدرة لهذه النقود.

الشكل رقم (02): وظيفة العملة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على (الخوري، 2021).

2- مفاهيم عامة حول العملات الرقمية

على عكس النقد المعتاد الذي يظهر العملة بشكل معدي .أو ورقي ، أظهرت الثورة التكنولوجية نوعاً جديداً من العملات التي ليس لها شكل مادي أو فيزيائي ، ويتم تداولها على الشبكات الرقمية المتصلة وتسمى بالعملات الرقمية؛ أي أنها تعرض خصائص مشابهة للعملات التقليدية، ولكنها تتميز بأنها ليس لها شكل ملموس كالأوراق النقدية المطبوعة أو المسكوكة.

ولا زال هناك الكثير من التعريفات التي تتناولها الدراسات لتوضيح ماهية العملة الرقمية.

1-2- مفهوم العملات الرقمية

تستخدم (Cryptocurrency) - وهي مما تعرف بالعملات الرقمية - علم التشفير أو الكريبتولوجيا لتنفيذ التحويلات النقدية. وتتميز عن غيرها من العملات الافتراضية أو الرقمية التي يمكن أن تكون نقوداً حقيقية يتم تداولها على الإنترنت. فمثلاً عندما نستخدم الحسابات المصرفية أو البطاقات الائتمانية في التبضع والتبادلات المالية دون الاستخدام الفيزيائي للنقود فنحن نستخدم العملية افتراضياً أو رقمياً.

1-1-2- تعريف العملات الرقمية

تعرف العملات الرقمية على أنها نوع من العملات المتاحة فقط على شكل رقمي، وليس لها وجود مثل الأوراق النقدية و النقود المعدنية ولها خصائص مماثلة للعملات المادية، ولكنها تسمح بالمعاملات الفورية و نقل الملكية بلا حدود، و تشمل العملات الافتراضية والعملات المشفرة، و يمكن أن تكون العملات الرقمية مركزية، حيث توجد نقطة مركزية للعرض النقدي، أو لامركزية، حيث يمكن التحكم في العرض النقدي من مصادر مختلفة.

تعتبر العملات الرقمية المظلة الرئيسية كما يري البعض التي تضم جميع أشكال العملات الأخرى سواء الإلكترونية أو الافتراضية أو المشفرة، وبغض النظر عن المسميات الأخرى التي يمكن إطلاقها عليها، يبقى الطابع الرئيسي لتلك العملات أنها متاحة بشكل رقمي وليس لها وجود مادي ملموس، بالرغم من أن لها بعض الخصائص المماثلة للعملات القانونية المادية (صالح، 2021).

وقد تختلف وجهات نظر المنظمات الدولية والبنوك المركزية تجاه تعريف العملات الرقمية، فمنها من يذهب إلى تقييد التعريف وحصره بشكل ونشاط محدد، ومنها من يذهب نحو التوسع في المفهوم وجعلها شاملة لكافة أشكال العملات التي يتم تداولها والتعامل بها من خلال شبكة الانترنت بغض النظر عن وسائل التقنية الحديثة التي يتم الاعتماد عليها في تقديم تلك العملات (عبدلي و موفق، 4-5 مارس 2021).

حيث عرفها بارون واخرون (2015) على انها تمثيل رقمي لقيمة يتم تحويلها أو تخزينها او تداولها الكترونيا ولا تصدر عن البنك المركزي او الهيئات الحكومية وليست بالضرورة ان تكون متعلقة بعملة اخرى مثل الدولار او اليورو..... الخ ويقبلها المتعاملين بها كوسيلة دفع .

ويعرفها الزلمي (2010) على أنها قيمة نقدية تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام او الخاص .

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصال المستهلك، وعليه يمكن القول ان العملة الرقمية نوع جديد من العملة، أو بمعنى اخر هو البديل الإلكتروني عن النقود الورقية والمعدنية ذات الطبيعة المادية (محمد سرور، 2022، صفحة 302).

ان هذه العملة الجديدة يمكن رؤيتها، ولكن لا يمكن لمسها فلا يوجد لها ابعاد فعلية ولا وزن ولي لها الصفات المادية الاخرى للنقود، ان هذه النقود عبارة عن أرقام تستطيع ان تعرضها على ملايين الشاشات في العالم، ومع ذلك فإنها لا تتصف بالصفات المادية ولا تحتاج الى اماكن لحفظها (باسم، 2019).

عرف البنك الدولي (WB) العملات الرقمية على أنها تمثيلات رقمية ذات قيمة محددة في وحدة الحساب الخاصة بها، وتختلف العملات الرقمية عن النقود الإلكترونية الممثلة للعملات القانونية، والتي تستخدم كوسيلة للدفع الرقمي (البنك المركزي الأردني، مارس 2020، صفحة 7).

كما تُعرف العملات الرقمية على أنها طريقة دفع متاحة على شكل الكتروني وليست ملموسة يمكن تحويلها بين الأفراد والمؤسسات بالاستفادة من التقدم التقني في مجال الحواسيب والهواتف الذكية والإنترنت، وهناك نوعان من العملات الرقمية هما العملات الرقمية المركزية والعملات الرقمية غير المركزية، مثل العملات الافتراضية أو العملات المشفرة (البنك المركزي الأردني، 2018، صفحة 86).

2-1-2- نشأة العملة الرقمية

تعود أصول العملات الرقمية إلى عام 1990، عند البدء في العمل بتكنولوجيا المعلومات، حيث كانت البداية عبر منتجات الذهب الإلكتروني الذي تأسس عام 1996، حتى جاء عام 2006، وبدأ موقع "ليبرتي ريسرف" في تأسيس العملة الرقمية التي تسمح للمستخدمين بتحويل الدولار أو اليورو إلى عملة رقمية بين الدولار واليورو على نفس الموقع، ويسمح بالتبادل بينهما برسوم بنسبة 01%، إلا أن الحكومة الأمريكية أغلقتها تماماً بعد الاتهامات التي لاحقتها باستخدامها في غسيل الأموال.

وفي الصين وبالتحديد في عام 2005 بدأ استخدام نوع من العملة الرقمية القائمة على السلع الأساسية عبر منصة "تينسينت كيو كيو" من خلال القطع النقدية «Q»، لكن الاتهامات لاحقتها أيضاً بزعزعة استقرار

العملة الصينية الرسمية «يوان» بسبب المضاربة، وبالتالي لم يمكن لها تأثير قوي (هاني، 2021)، وفي عام 2009 ظهرت لنا أول عملة إلكترونية مشفرة على يد "ساتوشي ناكا موتو"، وهذه العملة تسمى بيتكوين، تعد عملة البيتكوين العملة الأشهر في عالم العملات الإلكترونية، والتي ينصح جميع المستثمرين التداول بها في مقابل العملات الأخرى، كما أنها الأعلى من حيث القيمة السوقية.

وفي عام 2011، قام "تشارلي لي" المهندس السابق لدى شركة جوجل باختراع عملة لتكوين (LTC)، كبديل "البيتكوين"، ولكنها لم تستطع زحزة البيتكوين من مكانه ولا توجد عملة أخرى استطاعت أن تفعل هذا، بالرغم من أنها متفارية جدا معها.

وفي عام 2013، ظهرت لنا عملة من أشهر العملات الرقمية وهي الريبل (Ripple) حيث تحتل المرتبة الثالثة في عالم العملات الرقمية من حيث السيولة، تختلف عملة الريبل عن عملة البيتكوين، حيث أن الثانية تريد أن تستبدل نظام المصرفي التقليدي، أما الأولى لا تريد إلغاءه بل تريد دعمه. وفي يناير 2014، قام إيفان دوفيلد بإنتاج عملة داش (Dash) وهي عملة رقمية، تعتبر نسخة أكثر سرية من البيتكوين، بينما في أبريل 2014، تم إنتاج العملة الرقمية المونرو، وفي العام ذاته أطلقت الحكومة الصينية العملة الرقمية نيو من أجل تدعيم الاقتصاد الصيني.

وفي عام 2015، قام المبرمج الروسي فيتاليك بوتيرين باختراع ثاني أشهر وأفضل العملات الرقمية على الإطلاق، عملة: "الإيثريوم (Ethereum)"، وهي عملة افتراضية أو رقمية ومنصة لا مركزية في الوقت ذاته، وهو ما يهدد وظيفة عمل الحكومة، حيث أنه يسمح بإنشاء عقود ذكية بطريقة تحاكي العقود التقليدية، ويتأكد من أن بنود العقد قد تم الإيفاء بها، ويضمن عدم الإخلال بأي شرط من شروط العقد، وهو بالضبط دور السلطة في الحياة الواقعية. وفي عام 2018 بدأ تداول العملات الرقمية بالشكل الجديد والحديث مع بتكوين لتصبح العملة الرقمية الأكثر استخداما على نطاق واسع في كل أنحاء العالم وتبدأ الانتشار بين الدول (بوخريص، 2018).

2-2- أهمية و خصائص العملات الرقمية

تتسم العملات الرقمية التي ظهرت حق الآن بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من العملات التقليدية، وهو ما يبرز أهميتها، وذلك من خلال:

2-2-1- أهمية العملات الرقمية

- عملة مستقبلية محتملة: يؤمن العديد من داعمي العملات الرقمية أن هذه الأخيرة وخاصة عملة البيتكوين ستصبح العملة الرسمية مستقبلاً، ولهذا السبب فهم يسارعون بشرائها الآن قبل أن تزداد قيمتها وسعرها.

- ميزة اللامركزية: على عكس العملات الاعتيادية أو عملات النقد الإلزامي التي تسيطر عليها الحكومات متمثلة في البنوك المركزية، فإن العملة الرقمية لا ترتبط بأي سلطة أو جهة مركزية، إذ إن الخادم المركزي أو الخدمة المركزية غير موجودة (بارون و آخرون، 2015)، ولا يمكن التحكم فيها إلا من قبل من يستخدمونها، وبالتالي فإن التعاملات المالية الرقمية في هذه الحالة لا تحتاج إلى وسيط من أجل القيام بها، مما يلغي رسوم المعاملات وهو أمر يحبه الكثير من مؤيدي العملات الرقمية.

- الأمان والخصوصية: تعتمد العملات الرقمية على تكنولوجيا البلوك تشين، حيث تعد هذه التقنية اللامركزية في تسجيل المعاملات المالية وتحويلها واحدة من أكثر طرق الدفع ونقل الأموال أماناً، إذ تستند في بنائها إلى خوارزميات تشفير مختلفة يصعب فكها. مما يجعل العملة الرقمية أكثر أماناً من المعاملات الإلكترونية العادية إضافة إلى استخدام أسماء مستعارة أو أرقام حسابات غير مرتبطة بأي مستخدم أو حساب أو بيانات مخزنة يمكن ربطها بملف تعريف، مما يحقق مبدأ الخصوصية (كل ما تحتاج معرفته عن العملة الرقمية، 2021).

- محمية من فقدان قيمتها: أو التضخم: تواجه العديد من العملات الاعتيادية خطر التضخم، لكن فكرة العملات الرقمية يتم إنتاجها على أساس تحديد سقف سوقي لها، وكمية محدودة منها، يزيد مع ارتفاع الطلب عليها من قيمتها بما يتواءم مع السوق، ويحميها من التضخم على المدى الطويل.

- التحكم الذاتي والصيانة المستدامة: إدارة وصيانة أي عملة تعتبر من العوامل الرئيسية في تطورها واستدامتها. في العملات الرقمية يتم تخزين المعاملات بواسطة المعدنين Miners في شبكة سلسلة الكتل block chain على حواسيبهم، ويحصلون في المقابل على العملة نفسها كمكافأة على ذلك، لذلك فإنهم يحتفظون بسجلات المعاملات دقيقة ومحدثة باستمرار، مما يحافظ على سلامة العملة الرقمية وسجلها لامركزية.

- إمكانية صرف العملات بسهولة: من المزايا المهمة جداً، والتي أعطت العملات الرقمية قيمة حقيقية وسط التعاملات المادية حيث يمكن استبدالها بالعملات الاعتيادية كقيمة صرف مقابلة، مما يعني أن لكل منها سعر

صرف متغير مع العملات العالمية الرئيسية، الأمر الذي ساعد في انتشارها وفي القبول عليها وطلبها كونها بديل للمعاملات النقدية الاعتيادية، ومكافئة لها في القيمة.

-قلة تكلفة التحويلات: وسرعتها: تعد تكلفة أو رسوم التحويلات من أهم العوامل التي يتم وضعها في الاعتبار للحكم على جودة نظام أو عملية التحويل، وفي تبادلات العملات الرقمية يتم تقليل رسوم المعاملات التي يدفعها المستخدم إلى مبلغ ضئيل أو ربما تصل إلى صفر وتتم بشكل مباشر بين حسابات المستخدمين وبسرعة، لذلك لسنا في الحاجة إلى أطراف ثالثة، مثل VISA أو SWIFT، للتحقق من المعاملة. وهذا يلغي الحاجة إلى دفع أي رسوم معاملات إضافية (ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة؟).

-المصدر المفتوح: العملة الرقمية عادة ما تكون مفتوحة المصدر، مما يعني أنه يمكن للمطورين إنشاء واجهات برمجية مجانية وبالتالي يمكن لأي شخص استخدام هذه الواجهات والانضمام إليها.

-التشفير وإخفاء الهوية: من الصعب تزوير عملة رقمية أو إرسال العملة نفسها إلى عدة أشخاص، كذلك تخضع هذه العملات لنظام التشفير، حيث يمكنك عرضها وإرسالها أو تلقيها من خلال رمز مشفر تحفظ العملات الرقمية في محفظة مشفرة تستند على عنوان مشفر. هذا العنوان يتحكم به مالكو العملات، إلا أنه غير مرتبط بهويتهم وبالتالي يمكنهم استخدام اسم مستعار.

2-2-2- خصائص العملات الرقمية

عند التأمل في حقيقة هذه العملات الرقمية وكيفية عملها والتعامل معها، تظهر عدة خصائص لها، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

-هذه العملات غير ملموسة وليس لها أي وجود فيزيائي، إنما هي عملات رقمية وهمية افتراضية لا وجود لها حقيقة في أيدي الناس، ومشفرة أي لا يُعرف أصحابها ولا يمكن تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها حول العالم.

-التذبذب الكبير في أسعار هذه العملات، فقد ترتفع بشكل جنوني في فترة وجيزة، وقد تنخفض كذلك، بحيث يكون المالكون لها على مخاطرة كبيرة، فقد يتحقق لهم ربح كبير أو خسارة كبيرة غير متوقعة في عشية وضحاها ومن غير مقدمات ومن بأن غير وجود أسباب منطقية أو تحليل اقتصادي، وقد وصف موقع «البتكوين» بأن

سعره «متطاير» ، و أن هذه العملة عبارة عن أصول عالية المخاطر (<https://bitcoin.org/ar/you>) -
 know-to-need)، ويوضح الرسم البياني الآتي مدى تذبذب هذه العملة خلال السنوات 2012 الى غاية
 السنة الحالية 2023، حيث كان سعرها في بداية عام 2017 حوالي 1000 دولار، ثم قفز خلال أشهر في
 نفس العام إلى قرابة 20000 دولار!

-إمكانية إصدارها من أي شخص في العالم يتقن استخدام علم الحاسوب والبرمجيات والخوارزميات الرياضية.

-عدم وجود سلطة رقابية أو قانونية عليها، فهذه العملات موجودة على الشبكة العنكبوتية، وتنتقل من بلد إلى
 آخر بكل حرية ودون أية حواجز أو حدود، ولعل أبرز نموذج لنشاط اقتصادي حر، حيث دأبت الأدبيات
 الاقتصادية «البتكوين» الرأسمالية على ترسيخ مفهوم الحرية الاقتصادية في الإنتاج والتملك والتبادل، وتقليل
 القيود والحواجز في انتقال رؤوس الأموال من مكان إلى آخر، وها هي عملة «البتكوين» جاءت كتطبيق
 عملي وواقعي لهذه الأفكار، حيث لا رقابة محلية ولا دولية عليها، ولا قيود ولا ضوابط لها، ولا تقنيات ولا
 تشريعات، بل هي عبارة عن نقود تسبح في الفضاء الإلكتروني بكامل حريتها (باسم، 2019).

-عدم وجود أي غطاء لهذه العملات سواء من الذهب والفضة أم من العملات الدولية الأخرى كالدولار واليورو
 أو غيرها.

-عدم وجود وسطاء بين البائعين والمشتريين لهذه العملة، بل لا حاجة إلى وسطاء، لأن عملية التبادل تتم بسهولة
 وسرعة فائقة عن طريق شبكة الإنترنت من خال ومن غير كلفة أو رسوم مادية كالموجودة، (PEER TO
 PEER) مبدأ الند بالند في تحويات الأموال المعهودة.

-أن التعامل بهذه العملات إنما يكون على شبكة الإنترنت فقط، فيمكن الذهاب إلى البنوك أو أية مؤسسة مالية
 أخرى لإجراء معاملات يكون فيها «البتكوين» طرفاً فيها على سبيل المثال.

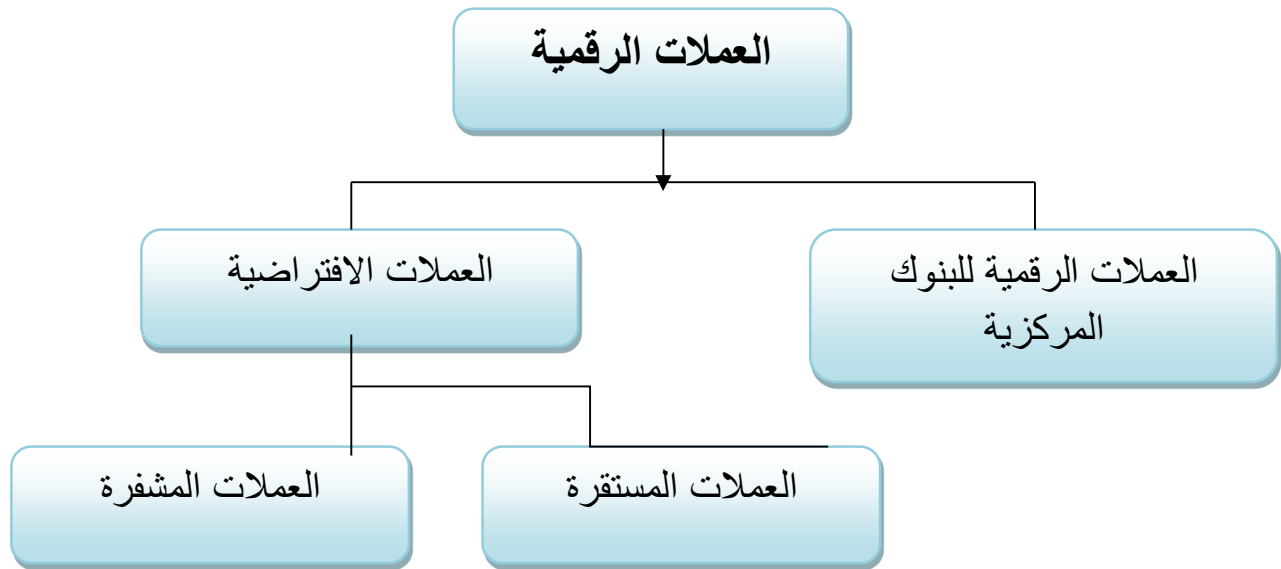
2-3- أشكال العملات الرقمية و أشهرها

العملات الرقمية في وقتنا الحالي لها عدة أشكال تختلف عن بعضها سنوضح مختلف أشكالها.

2-3-1- أشكال العملات الرقمية

في ظل التشابك والترابط والتداخل الكبير بين هذه العملات سعت المنظمات والمؤسسات المالية الدولية الى إعطاء كل نوع من هذه الأنواع تعريف ومفهوم خاص به، وتعتبر كل من العملات الافتراضية والعملية المشفرة نوع من أنواع للعملات الرقمية، ولكن العكس غير صحيح.

الشكل رقم (03) : أشكال العملات الرقمية



المصدر: من اعداد الباحثين وبالاتماد على: (بن عمر و بوغزالة، 2022)

-العملات الافتراضية (Virtual currency) : العملات الافتراضية هي نوع من العملات الرقمية غير المنظمة، وفي تقرير للبنك المركزي الأوروبي عام 2012 عرفها على أنها نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة، يتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين والتي عادة ما يصدرها ويسيطر عليها المطورين، وفقا لتقرير ذات البنك عام 2015 فالعملة الافتراضية في التمثيل الرقمي للقيمة، وليس الصادرة عن البنك المركزي أو مؤسسة الائتمان أو مؤسسة النقد الإلكتروني، والتي من الممكن استخدامها في بعض الظروف كبديل للمال، ووفق تعريف وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2013 فهي وسيط للتبادل يقوم بوظيفة العملة في بعض المواقف، ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية (ركاج).

وتعرف العملات الافتراضية على إنها تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداولها الكترونيا أو رقميا وتعمل كوسيلة للتبادل ووحدة حساب ومخزن للقيمة ولا يوجد لها أي أساس أو غطاء قانوني، بمعنى إنها لم تصدر وفقا للقانون،

وهي عملة غير منظمة، ولا تصدر بضمانة أي دولة أو أي بنك مركزي، وقد أجمعت كل المؤسسات الدولية على عدم وجود أساس قانوني لها وعدم وجود تمثيل حقيقي لها، وهي لا تتمتع بوجود غطاء نقدي وقانوني لها.

ويكمن السبب الأساسي في تسمية هذا النوع من العملات بأنها افتراضية نظرا لكونها غير رسمية ولا تتمتع بقبول واسع بل محدود ضمن مجال الشبكة أو المجموعة التي تتعامل بها، كما أنها لا ترتبط بنطاق جغرافي أو دولة محددة، ولا تصدر من بنوك مركزية، ومن أهم مميزات أن عمليات البيع والشراء والأطراف المتعاملة تتسم بالجهولية والسرية، ولا يمكن مراقبة معاملاتها أو تعقبها أو التدخل فيها (الخورى، 2021).

- العملات المشفرة: العملة المشفرة هو الاسم الذي يطلق على النظام الذي يستخدم التشفير للسماح بإنشاء وتحويل وتبادل وحدات دفع رقمية بطريقة لا مركزية وموزعة يمكن تداول هذه الوحدات بأسعار السوق مقابل العملات الورقية (لعور و كبوط، 2021، صفحة 13).

كما تعرف العملات المشفرة على أنها عملة رقمية افتراضية يتم تأمينها بالتشفير، وتستخدم شبكات لا مركزية تعتمد على تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) فالعملات المشفرة هي عبارة عن عملات رقمية افتراضية يتم تأمينها بالتشفير.

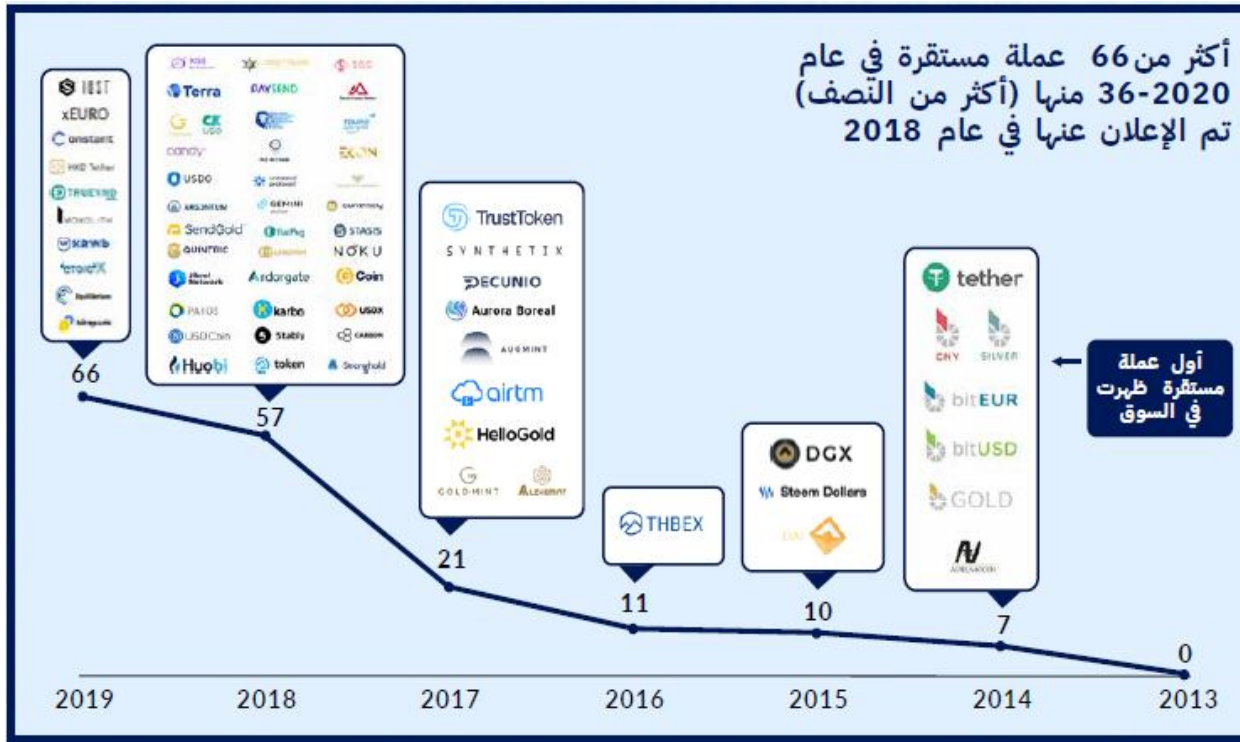
وتعتبر سلسلة الكتل Blockchain عن قاعدة بيانات تقوم باستقبال وتخزين المعلومات في شكل قوالب تسمى بالكتل Blocks، يتم تشفير هذه الكتل عن طريق أدوات التشفير، لتصبح عبارة عن سلسلة من قوالب المعلومات مرتبة ترتيبا زمنيا تستخدم العملات المشفرة سلسلة الكتل كدفتر حسابات موزع، يتم فرضه من خلال شبكة متباينة من أجهزة الكمبيوتر التي تحمل نسخة من هذا الدفتر، يؤدي المنتسبون الى هذه الشبكة دور الشهود على العمليات التي تتم عليها ويسمون بالعقد nodes، تقوم العقد في الشبكة بتأكيد العمليات وبثها للأجهزة الأخرى للتأكد من صحتها، مما يسمح للمتعاملين بالاستغناء عن الوسطاء الماليين والقيام بعمليات الدفع ندا لندا، نظيرا لنظير peer to peer تجعل Blockchain من شبه المستحيل القيام بالتزوير أو الإنفاق المزدوج، ولا يمكن التحكم أو التلاعب بها من قبل الحكومات.

- العملات المستقرة (Stable coins) نتيجة للتقلبات الحادة التي واجهتها الأصول المشفرة، ظهر ما يعرف بالعملات المستقرة التي يمكن تعريفها بأنها وحدات رقمية لا تمثل في حد ذاتها شكلا من أشكال أي عملة محددة (أو سلة منها)، لكنها بدلا من ذلك تمثل عملة رقمية تكتسب أهميتها من خلال ربط/تثبيت قيمتها بمجموعة من

أدوات التثبيت (ربطها بأصول معينة كالذهب أو الدولار الأمريكي أو سلة من العملات أو ربطها بأحد الأصول المشفرة الأكثر استقرارا فيما يطلق عليها العملات المستقرة المضمونة خارج السلسلة) (صالح، واقع العملات الرقمية، 2021)، والهدف من إصدار هذه العملات هو الحفاظ على سوق مستقر للعملات الرقمية والحفاظ على قيمتها السوقية والحد من التذبذب والتقلبات المستمرة، كما أن هناك عملات رقمية مستقرة غير مرتبطة مباشرة بأي عملة تقليدية أو عملة مشفرة، ولكنها تدار من خلال عقود ذكية تحافظ على أسعارها عند الارتفاعات المفاجئة في عمليات العرض والطلب.

ومن أحدث الأمثلة على العملات المستقرة عالميا مشروع عملة Libra الخاصة بشركة فيسبوك والتي سيتم استخدامها في المدفوعات التي تتم عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وانساب، انستغرام) كتحويل الأموال بين المستخدمين أو لتنفيذ عمليات البيع والشراء التي تتم من خلال هذه التطبيقات، وستكون هذه العملة مدعومة بالكامل من الاحتياطي من الأصول الحقيقية، إذ سيتم الاحتفاظ بسلة من الودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل في احتياطي المؤسسة مقابل كل وحدة يتم انشاؤها.

الشكل رقم (04): ارتفاع ملحوظ في عدد العملات المشفرة المستقرة



المصدر: (الخوري، 2021)

واكتسبت هذه الأنواع من العملات الرقمية إقبالاً واهتماماً عالمياً كمخزن للقيمة وكوسيلة جاذبة للتبادل، وهو ما دفع بعملية "التيسر" - كعملة مستقرة - ثاني أكثر العملات المشفرة تداولاً بعد البيتكوين، لتصبح من أكثر العملات أماناً وكوسيلة للتحوط مقارنة بالعملات الرقمية البديلة.

كما أن هناك أيضاً عملات رقمية مستقرة غير مرتبطة مباشرة بأي عملة تقليدية أو عملة مشفرة، ولكنها تدار من خلال عقود ذكية تحافظ على أسعارها عند الارتفاعات المفاجئة في عمليات العرض والطلب.

-العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية: العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDCs) تمثل شكل رقمي من النقود يصدرها بنك مركزي وتكون مقومة بالعملة الوطنية وقابلة للتحويل إلى أشكال أخرى من العملات، وهي تختلف عن كل أنواع العملات الرقمية كونها صادرة بموجب القانون وها قوة إبراء عالية وتستخدم كمخزن للقيمة وتمتدع (الى حد ما) بكل المزايا التي تتمتع بها النقود الورقية.

2-3-2- الفرق بين العملات الرقمية و العملات الأخرى

يكمن الفرق بين العملة الرقمية والعملات الأخرى من خلال:

- العملة الرقمية مقابل العملة التقليدية: تختلف العملة الرقمية أو النقود الرقمية عن المادية (مثل الأوراق النقدية) التي تعرض خصائص مماثلة للعملات المادية، إلا أنها تسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود، وعلى غرار الأموال التقليدية، يمكن أن تستخدم هذه العملات لشراء السلع والخدمات المادية، ولكن يمكن أيضاً أن تقتصر على مجتمعات معينة، على سبيل المثال للاستخدام داخل لعبة على الإنترنت أو شبكة اجتماعية.

-العملة الرقمية والنقود الإلكترونية: النقود الإلكترونية هي مخزون إلكتروني لقيمة نقدية تستخدم في عملية الدفع إلكتروني، وتشبه العملات الرقمية مثيلاتها الإلكترونية من حيث تخزينها على الحواسيب والوسائط الإلكترونية، كما يتم تداولها عن طريق الشبكات الإلكترونية يكمن الفرق بينهما في أن النقود الإلكترونية تمثل عملات حقيقية صادرة عن البنوك المركزية، تم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مدفوعة مقدماً، ومخزنة على الأجهزة الإلكترونية، عكس العملات الرقمية التي ليس لها سلطة إصدار (صالح، واقع العملات الرقمية، 2021،

صفحة 6)

2-3-3- مزاي و مخاطر العملات الرقمية:

أولاً: مزاياها: هناك مزايا للعملات الرقمية، ولكنها أقل كثيراً من مخاطرها، وهاته المزايا هي (فؤاد، 2022):

✓ غير قابلة للتزوير، لأنها غير ملموسة، لكنها ليست آمنة من المهاجمين (Hackers).

✓ غير قابلة للتلف أو الاتلاف.

✓ لا تتحكم فيها البنوك المركزية، ولا تخضع لتعليماتها.

✓ غير قابلة لسحب اعتمادها كما في العملات الرسمية.

✓ سهولة النقل بدون كلفة أو حراسة.

✓ قابلة للتخزين الكترونياً، لكنها عرضة للتقلب العالي، فتعتبر من الأصول العالية الخطورة و بهذا تكون صفة (التخزين) حسنة أو سيئة.

✓ يمكن شراؤها بسعر قليل و بيعها بسعر أعلى كثيراً، لكن ذلك من صور المضاربات (المجازفات) دون الانتاج الاقتصادي الحقيقي.

ثانياً: مخاطرها: أما من ناحية مخاطر العملات الرقمية جراء تداولها فهي كالاتي (فؤاد، 2022، صفحة 13):

✓ في حال تنامي قيمة العملات الرقمية تنقسم الى أكثر من نوع من الأصول و بذلك تتراجع قيمتها، فيسبب ذلك فوضى عارمة في سوق العملات الالكترونية و هذا ما لم تقترن بعملية الانقسام ضمانات لمضاعفة حجم سلاسل البيانات.

✓ يلحق بآخر المتعاملين بتلك العملات ضرر جسيم إذا أصاب العملة الكساد او خرجت من التعامل.

✓ كل حالة اطلاق عملة الكترونية جديدة يؤدي الى تناقص قيمة العملة القديمة بحيث تضيع المكاسب التي حققتها عملة سابقة.

✓ هناك طفرات (قفزات) في أسعار العملات الالكترونية، ولذا قال "غاريل هايلمان" أستاذ الاقتصاد بجامعة كمبردج أن: "هناك قدر كبير من انعدام اليقين حول الأسعار المستقبلية للبيتكوين، وهو يوجب التزام الحذر حيال التداول المقبلة".

✓ رفض منصة التداول لعملة الكترونية، وهو يؤدي إلى الحرمان من المزايا التي يوفرها إصدار أي عملة ما لم يغير المتعامل منصة التداول التي يتعامل عبرها في أصوله الافتراضية؛

- ✓ قد ينتظر المتعامل بالعملة الالكترونية أياماً عديدة حتى يتم صفقة على المنصة الالكترونية بسبب الحماية التي تحول دون القرصنة الالكترونية؛
- ✓ المخاطر التقنية المرتبطة بالنظام، بما في ذلك المخاطر الأمنية والبرامج الضارة، ولا يزال النظام الافتراضي عرضة للهجوم، وهناك احتمال لظهور تلك المخاطر؛
- ✓ المخاطر القانونية، فإن عدم الاعتراف القانوني بهذه العملات يجعلها تتعرض لتقلبات قاسية في سعر السوق لأنه لا يوجد تدخل من السلطة لتحقيق الاستقرار في الأسعار؛
- ✓ مخاطر التهرب الضريبي، حيث إن تبادل السلع والخدمات من خلال منصة افتراضية باستخدام عملة الكترونية جعل من الممكن حصول التهرب الضريبي حيث لا مجال للرقابة من السلطة المختصة؛
- ✓ مخاطر المستهلك بسبب الطبيعة اللامركزية لهذه العملات قد يتضرر المستهلك من حيث عدم الاستقرار في سعر السوق، ويمكن أن يؤدي التذبذب المالي للقيمة السوقية إلى فقدان تلك العملات للقوة الشرائية،

3- مفهوم سوق العملات الرقمية

3-1- سوق العملات الرقمية والمتدخلون به

3-1-1- تعريف سوق العملات الرقمية

سوق العملات أو الفوركس هو سوق مالي، تتم من خلاله عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ويطلق عليه اسم (FOREX) و (FX) اختصاراً للمصطلح (Foreign Exchange Market) الذي يعني "سوق تبادل العملات الأجنبية." (التداول العربي للخدمات المالية و التدريب، د.س، صفحة 2)

هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية الوطنية أو العكس، وتعرف سوق العملات الأجنبية بأنها موجودات هذه الدولة من العملات الأخرى و التي تشمل الودائع لأجل، السندات الحكومية، الذهب، حقوق السحب الخاصة، وكذا التزامات مالية على الدول و الهيئات المحلية و اللامحلية يمكن تحويلها إلى نقود جاهزة إلى سوق العملات الأجنبية.

و من أهم أدوات التعامل في سوق العملات نجد: الحوالات الخارجية، شيكات المسافرين، النقد الأجنبي، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، شهادات الإيداع، و سندات اليورو قصيرة و طويلة الأجل.

و تتميز سوق العملات بالخصائص التالية:

- هي أسواق بيع أسواق العملات مكونة سوقا دوليا واحدا و ذلك لتطور أجهزة الاتصال و المعلومات والتحويلات، الأمر الذي جعل تقارب ملحوظ بين جميع الأسواق الوطنية الرئيسية في العالم.
- يتميز سوق العملات عن غيره من الأسواق المالية بعدم وجود مكان محدد للاتصال بين البائعين والمشتريين، فالاتصال يكون يتم عن طريق الفاكس ، الانترنت، و الهاتف و غيرها من الوسائل الاتصال الحديثة الأخرى.
- تتأثر سوق العملات بمختلف التطورات الاقتصادية و النقدية و السياسية المستجدة كأسعار الفائدة، الاضطرابات و عدم الاستقرار السياسي كلها تؤثر في هذا السوق.
- هذا السوق سريع التقلب و التأثير مما يتطلب عناية فائقة في اتخاذ القرارات من قبل المتعاملين، و معرفة تطور السوق و الابقاء على الاتصال المستمر.
- يتمثل أهم عملاء سوق العملات في البنوك، مؤسسات الأعمال الحكومية، المؤسسات المالية و غير المالية (بصيري، 2021).

3-1-2- المتدخلون في السوق الدولي للعملات الأجنبية

يعتبر السوق الدولي للعملات الأجنبية سوقا مهما للغاية باعتباره المكان الذي يتحدد من خلاله سعر صرف عملة دولة معينة مقابل عملة دولة أخرى، (Mishkin & Frederi, 2010) حيث يتميز بسيولة عالية بفضل تنوع الأطراف المتدخلة فيه، بحيث لكل متدخل أهداف معينة، (Pierre-Antoine, 2009, p. 16) تشكل البنوك المركزية، البنوك التجارية، الشركات المتعددة الجنسيات، المستثمرون، السماسرة و العملاء المتدخلون الرئيسيون فيه.

أ - البنوك المركزية: تتدخل البنوك المركزية في السوق الدولي للعملات الأجنبية إما مشترياً أو بائعاً للعملات الصعبة من أجل المحافظة على سعر صرف عملتها الوطنية ضمن الأطر المحددة من طرفها و تسيير احتياطياتها من العملة الصعبة لأهداف اقتصادية و نقدية، كما يمكنها التدخل من خلال التغيير في معدل الفائدة.

ب - البنوك التجارية: السوق الدولي للعملات الأجنبية هو سوق واسع النطاق ما بين البنوك التجارية، تدرج فيه فقط البنوك الضخمة التي تتصل فيما بينها من خلال الهاتف، التلكس و الإنترنت، تتدخل البنوك التجارية

لحسابها الخاص أو بالنيابة عن عملائها داخل السوق من خلال الوسطاء، حيث يتم اتصال البنك مع الوسيط في السوق إما عارضا يبيع عملة معينة أو طالبا شراءها بسعر معين (شريفى و بشوندة، 2018).

ج - الشركات المتعددة الجنسيات: تتدخل الشركات المتعددة الجنسيات في السوق الدولي للعملات الأجنبية عند الحاجة فقط، مثلا تحتاج إلى الدولار الأمريكي من أجل دفع مستحقات مورد أجنبي، كما تحتاج عند توزيع أرباحها إلى عملات أخرى. يتمثل هدفها في معظم الحالات في محايدة أخطارها المتعلقة بالصرف؛

د - المستثمرون: يتدخل المستثمرون في السوق غالبا لتغطية وضعياتهم حول محافظهم الاستثمارية من الأسهم و السندات؛

هـ - السماسرة: السماسرة هم وسطاء يقومون مقابل أجره بإيجاد نظير للطلب الموجه إليهم، فهم موجودون من أجل منح تسهيلات للدخول في للسوق، حيث يؤدون دورا هاما من خلال تنظيمه؛

و - العملاء: يمكن تقسيم العملاء إلى ثلاثة أصناف؛ المؤسسات الصناعية، التجارية و المؤسسات المالية، حيث لا يتدخلون مباشرة بل من خلال الوساطة البنكية. تمثل المؤسسات الصناعية و التجارية الصنف الأكثر أهمية من العملاء، حيث يقومون بعرض أو طلب العملات الأجنبية لأغراض تجارية (التصدير أو الاستيراد) أو مالية (إقراض، اقتراض و استثمار) مع العالم الخارجي (شريفى و بشوندة، 2018، صفحة 168).

3-2-أنواع و خصائص سوق العملات الرقمية

3-2-1-أنواع سوق العملات الرقمية

وتتنوع أسواق الصرف الاجنبي بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف فنجد (بربري، 2011، صفحة 31،32).

1- سوق الصرف الآني: هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم فوراً الأكثر بعد يومي، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف الآني، وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لعدة أسباب مثل: تمويل عمليات الاستيراد أو شراء أحد الأصول الأجنبية مثل: السندات أو العقارات، أو لتمويل المصارف الخاصة بالإيجازات ورحلات العمل.

2- سوق الصرف الآجل: يتم على مستوى هذه السوق الاتفاق على تأجيل تسليم العملات إلى وقت لاحق وذلك على أساس سعر صرف مستقبلي، يتحدد في الوقت الذي يتم فيه إبرام العقد، وتقوم هذه السوق بتسعير عدد قليل من العملات، إذا ما قورنت بالسوق الآني وهي العملات المستعملة بقوة في عقود البيع والشراء (يونس، 1993، صفحة 169).

3- سوق تبادل العملات swaps: يعتبر سوق تبادل العملات امتداداً للسوق الآجل، ومقايضة العملات عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي ما، إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة، وبالتالي فإن عملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في من يحدد مسبقاً، وعلى عكس أصحاب المعاملات نقداً لأجل، فإن مستخدم المقايضة لا يتحمل مخاطر الصرف، أو بعبارة أخرى أسلوب سواب العملة، كنتيجة للانتقال من العمل بأسعار الصرف الثابتة إلى العمل بأسعار الصرف العائمة، على أساس التعامل بالعقود الآجلة بغية عدم الدخول في مخاطر أسعار الصرف (جايد و العامري، 2008).

3-2-2- خصائص اسواق العملات الأجنبية

يتميز سوق العملات الاجنبية بعدة خصائص لعل من أهمها: أنه سوق ليس له مكان مركزي بل يتجاوز النطاق الاقتصادي الخاص بكل بلد، الذي يعمل بواسطة وسائل الاتصال الأكثر تقدماً يجعله كشبكة تتجه إلى توحيد النطاق الاقتصادي الدولي، الذي يتجلى من خلال استمرار السوق في العمل على مدار ساعات اليوم 24/24 ساعة بحيث كل بنك يحتفظ برصيد من العملات الأجنبية لدى بنك المراسلة في الخارج يضيف إليه أو يطرح منه معرض تعامله مع عملائه المعتادين، حيث تتميز أسواق الصرف الاجنبية بالخصائص التالية: (حامدي و الأشهب، 2015-2016، صفحة 6).

- تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم، وقد قدر بنك التسويات الدولية من خلال عمليات المسح التي تقوم بها كل ثلاث سنوات لأسواق العملات الأجنبية أن متوسط حجم التعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية وصل إلى 5 تريليون دولار تقريباً؛

- بالرغم من السيولة الضخمة والاتساع الجغرافي، فإن سوق العملات الأجنبية لديها القدرة على أن تخضع الأسواق المالية الدولية الحديثة لسلطتها؛

-رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو

3.3. المخاطر السوقية للعملات الرقمية:

من الصعب ان هناك اعمال يتم تقديمها او تقنيات تكنولوجية يتم استخدامها دون وجود مخاطر تتعرض لها، و سنعرض على النحو التالي ابرز المخاطر السوقية التي قد تنشأ عن العملات الرقمية المشفرة التي تترتب عن مستخدميها (محيرق و ونيسي، 2022).

-مخاطر السيولة: وتتمثل بحالة فشل الطرف المقابل في الوفاء بأي التزامات تعهد بها لتوفير السيولة للمشاركين عند حاجتهم لها (البنك الاحتياطي جنوب افريقيا، ديسمبر 2014).

-استقرار الاسعار: يمكن ان تؤثر العملات الرقمية المشفرة على استقرار الاسعار اذا كانت تؤثر على طلب التزامات البنوك المركزية والسلطات النقدية تجاه تدخل والتحكم في النقد المصدر وهذا مما يؤثر على استقرار الاسعار من خلال ما يلي:

-التأثير الكبير على حجم النقد المصدر.

-التأثير على سرعة دوران النقود.

-العلاقة بين العملات الافتراضية والعملية التقليدية.

-لا تخضع العملات الرقمية المشفرة لأي رقابة او سلطة إشرافية هذا ما يسهل ربطها باي نشاط غير قانوني ذلك من خلال اجراء العمليات التجارية الغير مشروعة، ومما يؤدي هذا احتمال استخدامها في الانشطة المتعلقة بغسل الاموال وتمويل الارهاب، دون وجود مساءلة قانونية او عملية تعقب لتلك الاموال.

-سرعة تداولها ونقل ملكيتها، بحيث ان بعض المعاملات لا تستغرق 15 ثانية لإنجازها، هذا ما يجعل هناك صعوبة كبيرة في تعقبها مما يعني ان كل هذه المعاملات لا تخضع لأي نوع من الرقابة و الاشراف سواء كان داخليا او خارجيا .

- في بداية ظهورها أدى تذبذب أسعار العملات الرقمية من أسباب الإقبال عليها، مما أدى بدوره إلى ارتفاع القيمة السوقية الإجمالية للعملات الرقمية المشفرة وتضاعفها في وقت قياسي وتحقيقها مكاسب عالية (البنك الاحتياطي جنوب إفريقيا، ديسمبر 2014).

-مخاطر استخدام العملات المشفرة كاستثمارات:

-عدم توافر بيانات حول أسعار الصرف تجاه العملات المشفرة من جهات موثوقة.

-احتمالية تعرض المستثمر إلى الاحتيال من خلال المخططات البونزية.

-تعرض المستثمر لتقلبات أسعار العملات المشفرة على المدى القصير.

-الخسارة الناتجة عن المضاربات والتلاعب في الأسعار (البنك الاحتياطي جنوب إفريقيا، ديسمبر 2014).

-مخاطر الجريمة المالية:

-قد يستخدم المجرمون التبادلات من خلال العملات المشفرة في عمليات الابتزاز المجهولة.

-استخدام المنظمات الإجرامية العملات المشفرة لتسوية احتياجات الدفع الداخلية أو المشتركة بين تلك المنظمات

-تجعل الأفراد أكثر قدرة على الانخراط في النشاط الإجرامي وذلك لسهولة الوصول إليها (البنك الاحتياطي جنوب إفريقيا، ديسمبر 2014).

خلاصة الفصل:

قدمنا في هذه الدراسة الموسومة بالعملات الرقمية عرضاً وتحليلاً لآخر المستجدات حول الموضوع حيث تحدثنا بداية عن ماهية العملة من خلال تعريفها و عرض مختلف أنواعها و استخدامها، كما تعرفنا على مفهوم العملات الرقمية من خلال عرض تعريفها وسرد تاريخ نشأتها وتطورها، كما أتينا بخصائصها وأهميتها وأشكال هاته العملات لرفع اللبس عن لا يفرقها عن غيرها. من العملات الرقمية تطرقنا إلى سوق العملات الرقمية من خلال تعريفه و ذكر أهم العملات الرقمية المتداوله فيه.

تمخضت دراسة هذا البحث على ما يلي:

- العملات الرقمية هي العملات التي تتوفر في صورة رقمية فقط، أي أنها عبارة عن رموز و أرقام، حيث تشمل كل من العملات الافتراضية و العملات المشفرة بالاضافة الى العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية.
- العملات الرقمية هي عملات افتراضية مشفرة لا يصدرها البنك المركزي و لها وظائف النقود.
- تواجه العملات الرقمية درجو عالية من المخاطرة بسبب الغرز و الجهالة.
- تنشأ العملات الرقمية المشفرة من خلال برمجيات ودوال رياضية معينة، تعتمد بشكل رئيسي على تقنية سلسلة الكتل " البلوك تشين"، حيث تقوم بتشفير كل معاملة في كتلة منفصلة وربطها بالعديد من الكتل الأخرى.
- تدعم العملات الرقمية مزيد من الإفصاح والشفافية بشأن عمليات التداول، حيث أن كافة عمليات البيع والشراء معلنة ومعروفة لجميع المستخدمين بدون التعرف على هوية المتعاملين.
- اللجوء الى استخدام العملات الرقمية أدى الى التهرب الضريبي و بالتالي التسبب بأضرار للسياسة المالية للدولة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

تمهيد الفصل:

بعدما عرضنا في الفصل السابق مفهوم العملات الرقمية و سوق العملات الرقمية ، سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية و تحليل البيانات من خلال دراستنا لأشهر العملات الرقمية المتمثلة في عمليتي البيتكوين و الاثيريوم، حيث قمنا بتعريف كلتاها و تناول تطور كل من العملتين خلال السنوات 2017-2021 ، كما تناولنا فيه موقف الدول اتجاه هاته العملات الرقمية و تخصصنا تحديدا بموقف دولة الجزائر ، سنحاول من خلال هذه الدراسة التطبيقية تسليط الضوء على تحليل بيانات بعض العملات الرقمية وعلى هذا الأساس تم التطرق في هذا العمل التطبيقي الى :

- تطور سوق العملات الرقمية خلال الفترة 2000-2022
- التحليل الفني لأسعار تداول العملات المشفرة خلال الفترة 2017-2021.
- موقف الدول و المنظمات الدولية من العملات الرقمية

1- تطور سوق العملات الرقمية خلال الفترة 2000-2022:

1-1- التعريف بأهم العملات الرقمية المتداولة:

أولاً: تعريف البيتكوين

هي أول عملة رقمية وغير مركزية، تقوم بتشفير العملة بالاعتماد على مبدأ الند بالند أو التحويل من حساب إلى حساب دون وجود وسيط، وتعتبر كنظام دفع الكتروني يستند على التشفير بدلا من الثقة، تم إنشاؤها وتطويرها من طرف شخص أو مجموعة أشخاص تحت الاسم المستعار (Satoshi Nakamoto) سنة 2008 وبدأ العمل الفعلي بها في بداية 2009، كما أنها لا توجد مؤسسة مالية تديرها. وظهرت هذه العملة من خلال مقال نشره (ساتوشي ناكاموتو) في 31 أكتوبر 2008، كنظام مالي الكتروني وتم إصدارها فعليا في 3 جانفي 2009 وأعلن عنها بداية من 11 جانفي 2009³، وليس للبيتكوين سعر صرف رسمي بل تتحدد قيمته وفقا للطلب عليه. وتجدر الإشارة إلى أن (البيتكوين) تستحوذ على أكثر من 40% من سوق العملات المشفرة.

-خصائص عملة (البيتكوين):-

للبيتكوين مجموعة خصائص تميزها عن النقود التقليدية، ويمكن إبراز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

-عدم وجود سلطة مركزية: البيتكوين كغيرها من العملات الرقمية المشفرة لا تخضع لسلطة مركزية تتحكم في تداولها، فأغلب القواعد المسيرة لإنشاء والتعامل بالبيتكوين قد تم وضعها في بداية ظهور العملة من قبل منشئها (ساتوشي ناكاموتو) والذي غاب عن الظهور بعد ذلك، فمجموع المعدنين هم المتحكمون في إصدار العملات الجديدة كما أنه مسؤولون عن مراقبة عمليات التداول؛

-السرعة: حيث لا تتعدى مدة إتمام المعاملات بضعة دقائق على أقصى تقدير وهو ما يوضح السرعة الشديدة التي تمتاز بها المعاملات التي تستخدم البيتكوين كوسيلة دفع؛

-العالمية: الملاحظ هو انتشار استخدام (البيتكوين) في الكثير من دول العالم، وهو ما يمثل اعترافا بهذه العملة حيث أنه يمكن اعتبارها عملة عالمية لتسوية المدفوعات سواء المحلية أو الدولية؛

-السرية: من بين أهم خصائص (البيتكوين) هو امتيازها بالسرية إلى حد كبير حيث يمكن لأي شخص أن يتعامل بها دون معرفة شخصيته الفعلية، فإنشاء محافظ (البيتكوين) والتعامل بها لا يتطلب وثائق هوية أيا كان

(Barber & Others, 2012),³

نوعها، فالمحفظة لها عنوان مميز يختلف من شخص لآخر، وهذه السرية تعتبر أيضا من سلبيات هذه العملة الرقمية، حيث يمكن استخدامها كأداة لتبييض الأموال أو لتمويل بعض الأنشطة المشبوهة؛

- الرسوم المنخفضة: إن من أهم مميزات (البيتكوين) هي الرسوم الجرد منخفضة عند التعامل بها، وهذا نتيجة عدم وجود وسيط من جهة وأن المعدنين المكلفين بمراقبة عمليات التداول يتم مكافأهم بوحدات البيتكوين الجديدة التي تم إنشاؤها حديثا، وفي نفس السياق يمكن أن يحدد مستخدم العملة الرسوم التي يتحملها مقابل إتمام المعاملة.

ثانيا: إيثريوم **Ethereum**: معظم المطورين يستخدمونها للدفع مقابل مساعدة بعضهم البعض لبناء التطبيقات، بدلا من التنافس مع بيتكوين، تقوم إيثريوم على تكملة بيتكوين، يتم استخدام إيثريوم لإنشاء منصات مخصصة للتمويل الجماعي.

1-2- الاحصائيات الرئيسية للعملات الرقمية (البيتكوين- الايثريوم):

أولا: الاحصائيات الرئيسية لعملة البيتكوين:

القيمة السوقية: 512.419B USD

القيمة السوقية المخففة: 555.135B USD

حجم التداول: 12.782 B USD

العرض المتداول: 19.384 M

ثانيا: الاحصائيات الرئيسية لعملة الايثريوم:

القيمة السوقية: 218.22B USD

القيمة السوقية المخففة: 218.22B USD

حجم التداول: 5.484 B USD

العرض المتداول: 120.258 M

2- التحليل الفني لأسعار تداول العملات المشفرة خلال الفترة 2017-2021.

قدر عدد العملات الرقمية المشفرة المتداولة اية سنة 2021 بـ 9620 عملة، وذلك بقيمة سوقية 32.2 تريليون دولار، لينطوي التداول في العملات الرقمية المشفرة على مخاطر عالية بما في ذلك مخاطر فقدان بعض أو كل مبلغ الاستثمار، وقد لا يكون مناسباً لجميع المستثمرين. فأسعار العملات المشفرة متقلبة للغاية وقد تتأثر بعوامل خارجية مثل الأحداث المالية أو السياسية، كما يرفع التداول على الهامش من المخاطر المالية، وقبل اتخاذ قرار بالتداول في العملات الرقمية، يجب أن تكون على دراية كاملة بالمخاطر والتكاليف المرتبطة بتداول الأسواق المالية، والنظر بعناية في الأهداف الاستثمارية، مستوى الخبرة، الرغبة في المخاطرة وطلب المشورة المهنية عند الحاجة. وعليه سيتم تحليل أسعار تداول أهم العملات المشفرة خلال الفترة 2017-2021.

1-2- التحليل الفني لأسعار تداول البيتكوين خلال 2017-2021:

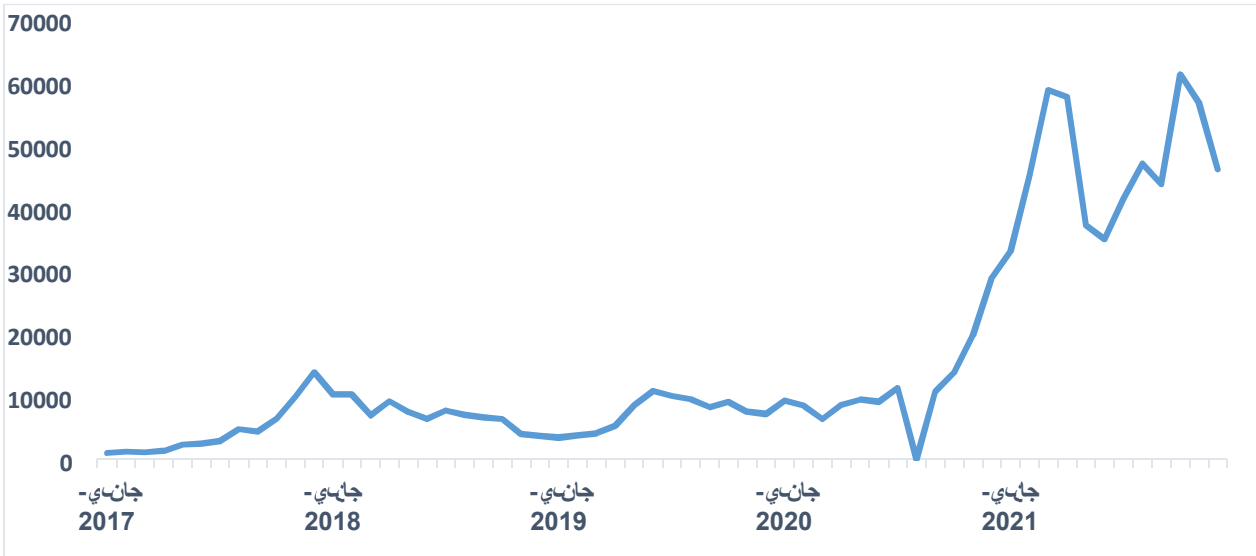
الجدول رقم (01): أسعار تداول البيتكوين للفترة 2017-2021.

الوحدة: الدولار الأمريكي.

2021	2020	2019	2018	2017	
33108.1	9349.1	3437.2	10265.4	965.5	جانفي
45164.0	8543.7	3816.6	10333.9	1189.3	فيفري
58763.7	6412.5	4102.3	6938.2	1079.1	مارس
57720.3	8629.0	5320.8	9245.1	1351.9	أفريل
37298.6	9454.8	8558.3	7502.6	2303.3	ماي
35026.9	9135.4	10818.6	6398.9	2480.6	جوان
41553.7	11333.4	10082.0	7729.4	2883.3	جويلية
47130.4	11,644.2	9594.4	7033.8	4735.1	أوت
43823.3	10776.1	8284.3	6635.2	4360.6	سبتمبر
61309.6	13797.3	9152.6	6365.9	6451.2	أكتوبر
56882.9	19698.1	7546.6	4039.7	9946.8	نوفمبر
46219.5	28949.4	7196.4	3709.4	13850.4	ديسمبر

Source: (Investing, crypto-bitcoin,2021)

الشكل رقم (05): التمثيل البياني لقيمة البيتكوين خلال الفترة 2017-2023 .



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ مع بداية سنة 2017 عرف مؤشر الأسعار جلسات متصاعدة، وذلك خلال أول شهرين من السنة، ليسجل البيتكوين أدنى قيمة له في مارس بلغت 1.1079 دولار، وفي شهر أبريل شهد نقطة انعطاف وتغير لاتبجاء الأسعار نحو الصعود والتي تعد نقطة دعم وعرفت الأشهر الباقية جلسات صاعدة مما يدل على ضغط القوة الشرائية وكانت أعلى قيمة إيجابية في ديسمبر حددت بـ 4.13850 دولار، وبحلول سنة 2018 عرف شهر جانفي جلسات سالبة حيث انخفضت القيمة بـ 88.25 %، ثم عاد ليسجل ارتفاعا طفيفا وصل إلى 9.10333 دولار شهر فيفري، لتعرف الأشهر اللاحقة جلسات متذبذبة بين صعود ونزول كانت متقاربة في القيم العليا والدنيا في معظمها، لتعرف تراجعاً في الثلاثي الأخير من السنة بسعر اغلاق قدر بـ 4.3709 دولار في شهر ديسمبر. مما أدى إلى تغير الاتجاه العام لأسعار البيتكوين.

ومع حلول 2019 عرف البيتكوين حالة من التذبذب في مسار صاعد حيث كانت أعلى قيمة له في جوان قدرت بـ 6.10818 دولار، في حين كانت أدنى قيمة في شهر جانفي قدرت بـ 2.3437 دولار، ليشهد تراجعاً في شهري نوفمبر وديسمبر ليستقر عند قيمة قدرها 4.7196 دولار في اية السنة.

وما يلاحظ في سنة 2020، أن جلساً متغيرة وأبرز ما ميز هذه السنة الفارق الجلي بين أعلى وأدنى قيمة حيث كان الفارق بين القيمتين في شهر مارس كأدنى قيمة بحوالي 5.6412 دولار، لتعرف الأسعار بحلول شهر أكتوبر انتعاشاً وسارت نحو الصعود إلى غاية اية السنة لتصل إلى أعلى مستوى ا بقيمة قدرت بـ 4.28949 دولار شهر ديسمبر.

ومع بداية سنة 2021 شهدت الأسعار جلسات صاعدة وبقيم متفاوتة خلال الثلاثي الأول من السنة لتصل القيمة في شهر مارس إلى

7.58763 دولار، لتعرف تراجعاً في الثلاثي الثاني من السنة بسعر قدر بـ 9.35026 دولار في اية شهر جوان، لتعرف الأسعار مساراً تصحيحياً في الأشهر اللاحقة إذ ظلت قيمتها في تحسن تدريجي لتبلغ ذروتها في شهر أكتوبر بسعر قدر بـ 6.61309 دولار، لتعرف تراجعاً في الشهرين الأخيرين من السنة بسعر اغلاق قدر بـ 5.46219 دولار في شهر ديسمبر.

2-2 التحليل الفني لأسعار تداول إيثيريوم Ethereum:

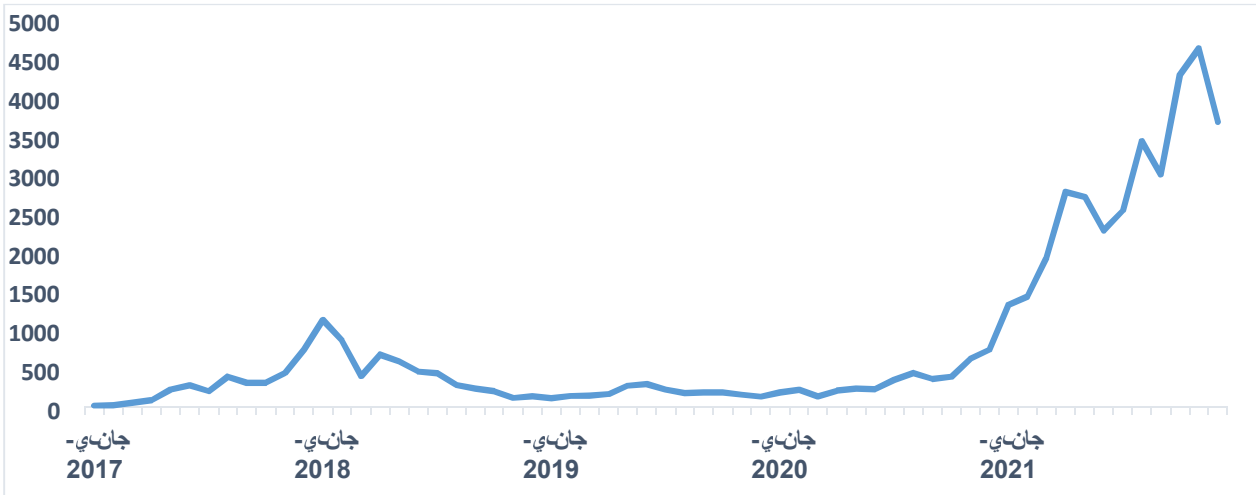
الجدول رقم (02): أسعار تداول الإثيريوم للفترة 2017-2021.

الوحدة: الدولار الأمريكي.

2021	2020	2019	2018	2017	
1312.73	179.91	106.71	1118.08	10.71	جانفي
1418.76	217.52	135.47	852.49	15.86	فيفري
1917.99	132.86	141.79	393.96	49.72	مارس
2772.78	206.22	161.80	670.07	83.51	أفريل
2708.47	231.81	267.99	577.87	218.34	ماي
2273.84	225.63	292.21	452.67	275.62	جوان
2532.19	346.51	217.23	431.50	200.81	جويلية
3430.74	433.90	171.62	281.94	387.30	أوت
3000.59	359.39	180.35	232.80	303.44	سبتمبر
4287.56	386.42	182.37	198.59	303.69	أكتوبر
4628.90	615.92	151.95	113.77	432.21	نوفمبر
3677.85	735.94	129.21	131.90	736.77	ديسمبر

Source: (Investing, crypto-ethereum, 2021)

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لقيمة الإثوريوم خلال الفترة 201-2021.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

مع حلول 2017 عرفت أسعار الإثوريوم حالة من التذبذب في مسار صاعد حيث كانت أعلى قيمة له في سبتمبر قدرت بـ 62.275 دولار، في حين كانت أدنى قيمة في شهر جانفي قدرت بـ 71.10 دولار، لتعرف الأسعار بعد ذلك تراجعاً بنسبة

14.27% شهر جويلية، ثم توالى الجلسات في الصعود في الأشهر الأخيرة من السنة لتبلغ أعلى مستوى اية ديسمبر بقيمة قدرت بـ 77.736 دولار.

ورغم أن بداية سنة 2018 عرفت ارتفاعاً للأسعار خلال شهر جانفي حيث قدرت قيمة الإثوريوم بـ 08.1118 دولار، إلا أن الأشهر الموالية شهدت جلسات مختلفة تغلب عليها التداولات السلبية، حيث انخفضت إلى أدنى مستوى ا خلال السنة لتبلغ قيمتها 77.113 دولار في نوفمبر، لترتفع من جديد إلى 90.131 دولار في اية السنة.

ومع بداية سنة 2019 شهد الأسعار جلسات صاعدة وقيم متفاوتة إلى غاية شهر جوان، لتعرف تراجعاً خلال شهري جويلية وأوت، لتعرف ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 21.6% خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، لينخفض من جديد إلى 21.129 دولار شهر ديسمبر.

ولم تكن سنة 2020 مختلفة عن سابقتها، حيث شهدت مسارا عرضيا أي أن الجلسات رغم تذبذب بين صعود ونزول كانت متقاربة في القيم العليا والدنيا، لتشهد جلسات صاعدة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة حيث بلغت القيمة في ديسمبر 94.735 دولار لتكن هذه القيمة هي الأعلى لهذه السنة.

ما نلاحظه من خلال المعطيات أن قيمة الأسعار الإثوريوم في سنة 2021 متجهة نحو الأعلى لتسجل مسارا صاعداً أفقياً بأسعار متفاوتة وهذا ما نلاحظه من خلال الجلسات التي توحى إلى أن أغلب جلسات

هذا العام كانت جلسات صاعدة حيث بلغت قيمة المؤشر في جانفي 73.1312 دولار لتكن هذه القيمة هي الأدنى لهذا العام، أما شهر نوفمبر فقد بلغت القيمة 90.4628 دولار والتي تعد القيمة الأعلى لهذه السنة، لتعرف الأسعار بعد ذلك تراجعاً بنسبة 55.20% شهر ديسمبر بسعر اغلاق 85.3677 دولار.

3- موقف الدول و المنظمات الدولية من العملات الرقمية:

3-1- موقف الدول من العملات الرقمية

يتذبذب موقف الدول وفقاً للمخاطر المحيطة باستخدام العملات الافتراضية لذا فالسلطات المختلفة في كافة الدول تراقب تطورها والمواقف الدولية منها باهتمام شديد وعلى الرغم من هذا تبقى العملة الافتراضية المشفرة خارج نطاق الرقابة والاشراف من قبل السلطات المختصة . (فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019)

واختلفت مواقف التشريعات الوطنية في العديد من الدول تجاه العملات الافتراضية، بين رافض لتداولها والتعامل بها، أو منع تداولها قانوناً من خلال إصدار قانون يتضمن نص صريحاً يمنع التداول أو التعامل بها، ومن خلال هذا الفرع نوضح موقف بعض الدول من العملات الافتراضية منها.

1. **دولة السلفادور:** طلبت السلفادور من البنك الدولي مساعدتها في إقرار عملة البيتكوين كعملة قانونية لكن سرعان ما رفض البنك طلبها حيث أشار إلى التأثير المناخي للعملة الافتراضية وانعدام الشفافية كمبررات لإقرارها. وأنها تشكل مخاطر كبيرة عند التعامل معها سواء قضايا الاقتصاد الكلي أو المالية أو القانونية . (البنك الدولي يرفض طلب أول دولة تقرر بيتكوين كعملة رسمية، 2021)

وتعد السلفادور من دول العالم التي تتبنى عملة البيتكوين كعملة قانونية بعد أن وافق الكونغرس على اعتماد البيتكوين كعملة رسمية وأنها ستكون متساوية مع الدولار، الذي أصبح عملة البلاد الرسمية منذ ٢٠١٢ عام.

2. **دولة ألمانيا:** اعترفت ألمانيا رسمي بالبيتكوين كنوع من النقود الافتراضية، وقد صرحت الحكومة الألمانية أنها تستطيع فرض ضرائب على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالعملات الافتراضية، مع إعفاء المعاملات الفردية من هذه الضرائب. (صندوق النقد عن اعتماد السلفادور لـ «بتكوين»: لدينا مخاوف اقتصادية وقانونية، 2021)

3. **دولة قطر:** أعلنت السلطات الرسمية المالية المصرفية في قطر منع البنوك من التعامل بالعملة الافتراضية بأي شكل من الأشكال أو تبديلها بأي عملة أخرى أو فتح حسابات للتعامل بها، أو إرسال أو استقبال أي حوالات مالية بغرض شراء أو بيع تلك العملة. (كمال عبد اللطيف و نعمان، 2020)

4. **دولة سويسرا:** أوضح بنك التسويات الدولي BIS في سويسرا، أن العملات الافتراضية خطيرة وضارة وعديمة القيمة ووسيلة لانهيار قيمة الأصول، وأشار إلى أن العملات الافتراضية تصبح بلا قيمة من خلال عمليات الغش أو الاختراق الرقمي، وغالب ما يتم التداول فيها عبر صناديق وهمية تؤدي بشروة المواطنين بعيدا عن قواعد التعامل الرسمية، فمشكلة العملات الافتراضية ليست في التكنولوجيا سواء ناحية الأمان أو سهولة الاختراق، ولكنها مشكلة بنوية بالأساس يصعب حلها إلا بإخضاعها للقواعد أو التنظيم. (مشوقة، 2021)
5. **دولة الصين:** تحاول الصين بعد خمسة عشر قرن من اختراع للأوراق النقدية، وأن تغير طبيعة النقود بشكل جذري. ويعد اليوان الرقمي خطوة تغيير، ويتجاوز كونه وسيط للتبادل، حيث تعتبره بكيين بمثابة حصن ضد التعدي المحتمل للعملات الافتراضية الأجنبية، مثل عملة ديم Diem من فيسبوك، عازمة على أن تصبح أولى الاقتصادات العظمى التي تطرح عملة افتراضية، مما يبرز مكانتها كرائد عالمي في التكنولوجيا والتقدم.
6. **دولة الجزائر:** أوضح نص قانون المالية لسنة ٢٠١٨ في دولة الجزائر حظر التعامل بالعملات الافتراضية وتداولها فقد جاء فيه يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها.
7. **دولة لبنان:** حذرت الحكومة اللبنانية من استخدام العملات الافتراضية وأي أنظمة أخرى مماثلة لما فيها من خطر قد يهدد استقرار العملة في البلد، لأنها لا تعد سلع وليست عملات تركز على المعطيات أو القواعد المعروفة لخلل الثقة في العملة ويرى الباحث أن هناك العديد من الأسباب وراء رفض الدول المختلفة لتبني العملات الافتراضية، كما سبق بيانه من تداعيات على الاستقرار المالي وغيرها. وكذلك نجد أن القليل منها من أقدم على محاولة تبنيها وذلك لأسباب منها قوتها التكنولوجية أو محاولة لفرض سيطرتها الدولية والسياسية أو التخلص من ديونها مستغلة تقلبات أسعار العملات الافتراضية، ولكن الأمر يستلزم موافقة دولية، والجهات الدولية ذات الصلة وهو من نوضحه في الفرع التالي.

3-2- موقف المنظمات الدولية من العملات الافتراضية:

نوضح في هذا الفرع موقف بعض المنظمات الدولية من استخدام العملات الافتراضية منها:

1. **صندوق النقد الدولي:** لم يتخذ صندوق النقد الدولي أي موقف سواء مؤيد أو رافض للعملات الافتراضية إلا أنه ناقش مميزاتا وعيوبها وأشار إلى أنها تمثل تطور في التجارة الإلكترونية وإنها تتميز بالسرعة وسهولة إتمام التعاملات التجارية، ودعا الصندوق الجهات المسؤولة إلى تنظيمها ومراقبتها وبيان سلبياتها وإيجابياتها والتعاون الدولي لسن التشريعات التي تكافح مخاطرها وأوضح صندوق النقد عن استطلاع حديث شمل 74 دولة عام 2020، إلى أن أعلى أشخاص يمتلكون أصولا مشفرة موجودون في الأسواق الناشئة. وحذر

الصندوق من أن الاتجاه السريع إلى العملات الافتراضية يرفع مخاطر التشفير. وبفرض أن الاعتماد على العملات المشفرة صار الاتجاه السائد في اقتصادات الأسواق الناشئة، فإن هذا سيسمح للمواطنين بالتخلي عن العملة المحلية. ما يضعف قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسات النقدية، ويزعزع الاستقرار النقدي وتفاقم مخاطرها بالنسبة للمستهلك.

2. الاتحاد الأوروبي: أصدر وزراء مالية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع لهم في عام 2015 قرارا يقضي بضرورة سن تشريعات تشدد على العملات الافتراضية وذلك بسبب كثرة تداولها واستخدامها في تمويل التنظيمات الإرهابية. وقد حظر أيضا البنك المركزي الأوروبي الدول الأوروبية من إصدار عملات افتراضية مما أحبط محاولات إصدار عملات افتراضية.

3. منظمة اليونيسيف: أصبحت "اليونيسيف أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تتبنى العملات الافتراضية، حيث استفادت والجهات المتلقية لتمويلها، من انخفاض الرسوم والعمولات المفروضة على تحويل الأموال إلى الخارج، من خلال استخدام العملات الرقمية، بالإضافة إلى تمكين المانحين من معرفة كيفية صرف مساهماتهم في مختلف المبادرات. أضف إلى ذلك أن المنظمة حينما تتلقى تبرع بالعملات الافتراضية، فلن يتم صرفها وتحويلها إلى عملة وطنية، بل ستحافظ عليها بشكلها الرقمي وترسلها لتمويل البرامج والعمليات التي تساهم فيها كعملة رقمية، وبذلك ستحافظ على شفافيته أمام المانحين، وستضمن حصول المستلمين على نسبة أكبر من المساهمة الأصلية مقارنة بالنقود التقليدية.

الجدول رقم (03): مدى انخراط البنوك المركزية العربية في مشروعات إصدار عملات رقمية:

الدولة	هل يفكر البنك المركزي او يشارك في استكشاف فرص اصدار عملة رقمية؟	المرحلة الحالية
الأردن	لا	
الامارات	نعم	منخرط بالفعل
البحرين	نعم	منخرط بالفعل
تونس	نعم	قيد الاستكشاف
الجزائر	لا	
السعودية	نعم	منخرط بالفعل
السودان	نعم	قيد الاستكشاف
العراق	نعم	قيد الاستكشاف

عمان	نعم	قيد الاستكشاف
فلسطين	نعم	قيد الاستكشاف
قطر	نعم	قيد الاستكشاف
الكويت	نعم	قيد الاستكشاف
لبنان	نعم	قيد الاستكشاف
ليبيا	لا	
مصر	نعم	قيد الاستكشاف
المغرب	نعم	قيد الاستكشاف
اليمن	لا	

المصدر: (محمد سرور، 2022، صفحة 33)

وفيما يلي عرض للتجارب التي قامت بها الدول العربية في سبل انشاء عملات رقمية صادرة من البنوك المركزية:

1. التجربة المصرية: أشار البنك المركزي المصري في 2018 بأنه يعمل على مشروع لدراسة إطلاق عملة رقمية مقابلة للجنيه، وأن ذلك يأتي في إطار تقليص تداول الأوراق النقدية والتحول إلى مجتمع غير نقدي، وستشتمل الدراسة على مدى احتياج السوق المحلية إلى العملة الرقمية بالإضافة إلى المعايير الفنية والتنظيمية والتشريعية المطلوبة لإطلاقها. ويذكر بأن، كانت قد أقرت مشروع قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي في 2020، والذي سيسمح للبنك المركزي المصري، بإصدار قواعد تنظيم إصدار وتداول والتعامل بالعملات المشفرة والنقود الإلكترونية. (الخوري، 2021، صفحة 133)
2. التجربة القطرية: حذرت دائرة الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية في مصرف قطر المركزي، عام 2018، البنوك من التعامل مع البيبتكوين، أو استبدالها بعملة أخرى، أو فتح حساب للتعامل معها، أو إرسال أو استلام أي تحويلات مالية لغرض شراء أو بيع هذه العملة.
3. تجربة البحرين: قامت البحرين بإنشاء هيئات رقابية تجريبية " لتمكين الشركات من اختبار تكنولوجيات العملات الرقمية والابتكارات المالية (الخوري، 2021، صفحة 141).
4. التجربة الاماراتية: الدرهم الالكتروني عبارة عن منظومة وطنية للدفع تشمل تحصيل الإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطلقت خدمتها لأول مرة في عام 2001، كأول منظومة دفع إلكترونية آمنة بهوية وطنية، تمكنت دولة الإمارات من تطويرها وإطلاق أحدث إصدار لها في عام 2020. والدرهم

الإلكتروني هو استخدام التقنيات المالية الحديثة لتحقيق الكفاءة والشفافية من خلال منصة رقمية وطنية تساهم في تعزيز مكانة ودور الدولة في تطوير تقنيات الخدمات المالية على مستوى العالم.

تطور استخدام الدرهم الإلكتروني ليمر بثلاث مراحل، حيث تم إطلاقه في 2001 وتم إصدار الجيل الثاني منه في 2011، كما حقق الدرهم الإلكتروني انتشارا واسعا وتم ربطه بمنصة شبكات الدفع الوطنية إضافة إلى منصات الدفع العالمية. وشهد عام 2020 إطلاق الجيل الثالث من الدرهم الإلكتروني، وهو إصدار أكثر تطورا في مجال خدمات الدفع الرقمي. كما تم إطلاق تطبيق الدرهم الإلكتروني المباشر دون الحاجة لاستخدام البطاقات، حيث يوفر للمتعاملين أحدث الحلول الرقمية في عالم المدفوعات الرقمية. (صالح، 2021، صفحة 23)

كما ومنحت المنطقة الحرة للسلع في دبي في 2020 ترخيصا حكوميا لتداول العملات الرقمية المشفرة والتي ستتيح للشركات تخزين العملات مثل البيتكوين والإثيريوم وغيرها في محافظ إلكترونية غير متصلة بالانترنت. وتبع ذلك إعلانا في فبراير 2021 من المنطقة الحرة بدبي، عن أنها قد أطلقت خدمة جديدة يمكن من خلالها استخدام العملات الرقمية المشفرة مثل بيتكوين وإثيريوم وتيثر لسداد رسوم الرخص التجارية والتأشيرات وتأجير مساحات عمل للشركات ورواد الأعمال.

5. **الدينار الرقمي التونسي:** شكل البنك المركزي التونسي لجنة تحت إشرافه للتفاعل مع مؤسسات التقنيات المالية الحديثة، مع الاستعانة بخبراء من البنك الدولي من إسهامات هذه اللجنة، مقترح إصدار الدينار الرقمي التونسي، اعتمادا على تقنية البلوك تشين "سلسلة الكتل"، وهو عملة رقمية أحادية يتم إصدارها من قبل البنك المركزي التونسي. وسيتم تداول الدينار الرقمي من خلال حافظات رقمية لدى المواطنين تحمل الشبكة العالمية للمعلومات على هواتفهم المحمولة وتمكنهم من القيام بعمليات مالية كالتحويلات والمدفوعات. وقد تم تقديم عبر شروط أساسية لهذا المقترح من قبل اللجنة، تمثلت في:

- 1- أن تكون قيمة الدينار الرقمي مساوية لقيمة الدينار الحالي.
- 2- فتح وتمويل الحافظات الرقمية، يكون من خلال الفروع البنكية أو مؤسسات الدفع.
- 3- عدم وجود علاقة مباشرة بين العميل والبنك المركزي في التعاملات المختلفة. (صالح، 2021،

صفحة 24)

5- **موقف الجزائر من العملات الرقمية:** تصنف الجزائر ضمن أربع دول عربية، لم تنخرط بنوكها المركزية في مشاريع إصدار عملات رقمية أو في دراسات حول إمكانية إصدار هذا النوع من العملات، رغم توفرها على

كل متطلبات ذلك. ونشر صندوق النقد العربي هذا التصنيف في دراسة حول "توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية، تم الاعتماد فيها على استبيانات وجهت 13 دولة عربية منها الجزائر، للنظر في مدى وجود توجه عربي للتحويل نحو العملات الرقمية أو الافتراضية أو المشفرة. يذكر أن الجزائر منعت التعامل بالبيتكوين والعملات الافتراضية الأخرى، لمنع استخدامها في عمليات تبييض الأموال أو التهرب الضريبي أو تجارة المخدرات.

وكشفت نتائج الدراسة، أن الجزائر تبقى من بين الدول العربية التي لا تمتلك أي مشروع لإطلاق عملات رقمية ولا حتى مبادرات لاستكشاف هذه الإمكانية مقارنة بدول مثل الأردن وليبيا واليمن، رغم توفر بنك الجزائر على كل متطلبات ذلك، وخاصة من حيث التشريعات واللوائح حول خصوصية البيانات وحمايتها وأطر. "قوية للمرونة السيرانية ولوائح نظام الدفع الوطني التي تتوافق والمعايير الدولية. وأرجعت الدراسة مو الرمرض إلى مخاوف من مخاطر إعاقاة انتقال أثر السياسة النقدية والتنافس مع الودائع المصرفية وتقويض وساطة البنوك وكذا الانتقال من الودائع المصرفية إلى العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية خلال الأزمات المصرفية. كما أرجعت الدراسة موقف بنك الجزائر إلى وجود مخاطر في مجال أمن الفضاء الإلكتروني وفقدان البيانات أو تسربها والاستعانة بمصادر خارجية. ورغم منع استخدام العملات المشفرة، فإن سماح بنك الجزائر بالتعامل على مستوى بعض منصات التجارة الإلكترونية مثل "أمازون" والسماح باقتناء بطاقات الهدايا عن طريق بطاقة الدفع "فيزا" الجزائرية، يعني أنه لا يرفض قطعيا مسألة العملات المشفرة. ووضع عدة احتمالات للموقف الحالي للبنك المركزي، منها أن يكون الرفض "استراتيجي" أو لوجود حاجة إلى "تجميع معلومات أكثر أو عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال، قائلًا إن الموقف غير واضح كثيرا لكن أرى أن العملات المشفرة هي مسألة وقت ويمكن أن يتدارك ك الجزائر الوضع، بعد تبنيها من طرف دول كبرى كالصين والولايات المتحدة، خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعتمد على عائدات المحروقات من الدولار الأمريكي، ما يجعل عملتنا مرتبطة بتأثيرات دولية. (جريدة المساء، 2022)

3-3- الموقف الرسمي للجزائر من العملات الرقمية:

مع توسع انتشار العملات الرقمية في العالم، بالإضافة إلى الرواج المذهل لها وقبولها لدى بعض الدول القليلة والشركات منصات وتطبيقات الدفع التي بدأت باستخدامها للدفع في عمليات البيع والشراء، ازداد اهتمام الجزائريين بتداول العملات الرقمية خاصة البيتكوين، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى تحديد موقفها النهائي من هكذا تداولات على عملة افتراضية ليس لها أي وجود فيزيائي أو تغطية نقدية. حيث منع قانون المالية لعام

2018 الصادر في الجريدة الرسمية تداول العملة الرقمية المسماة البيتكوين محذرا مستعملها من عقوبات ينص عليها القانون. وجاء في المادة 117 من نفس القانون أنه "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها". وأضافت "أن العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر شبكة الانترنت وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية." ووفق ذات المصدر فإن مخالف هذا الأمر يعاقبون وفق القوانين السارية سواء عقوبات مالية أو بالسجن.

ودافعت الحكومة الجزائرية عن موقفها بالقول في المادة ذاتها أن "الجزائر تسعى إلى إقامة نظام مراقبة أكثر صرامة لتتبع التعاملات الإلكترونية التي يمكن أن تستعمل في تجارة المخدرات أو التهرب الضريبي أو تبييض الأموال، بفضل السرية المضمونة لمستخدمي العملات الرقمية." وجاء هذا الموقف بسبب التحذيرات الدولية من التعامل بالعملة الرقمية، خاصة بعد أن وصل سعرها إلى مستوى قياسي فاق في مارس 2021 حوالي 60 ألف دولار وذلك للمرة الأولى. ومن أحدث هذه التحذيرات ما أطلقتها وكالة بلومبيرغ الاقتصادية الأمريكية التي ذكرت أن بيتكوين فقاعة توشك على الانفجار.

ورغم أن البيانات الصادرة في الجزائر تشير إلى محدودية تداول عملة بيتكوين الافتراضية، إلا أن المنع المفاجئ يكشف حجم تخوف الحكومة من تحول العملة الرقمية إلى ملاذ مالي مريح وارتفاع الإقبال على التعامل بها، في ظل ما تعيشه العملة المحلية (الدينار) من انهيار في قيمتها، وبالتالي تحاول الحكومة أن تستبق الأحداث من خلال تحصين احتياطي وصيد الدولة من العملات الأجنبية من تطورات قد لا يمكن التحكم بها مستقبلا. حيث أن موقف الدولة الجزائرية من منع التداول بالعملات الرقمية هو موقف متفهم لا يختلف عن موقف الكثير من البلدان، مخافة عدم التحكم بهذه التبادلات الافتراضية لاحقا وذلك لصعوبة تتبعها لأن هذه العملات تعتمد على تكنولوجيا Blockchain وهو الأمر الذي روج للبيتكوين لدى أصحاب المعاملات المشبوهة والمتهربين من الضرائب من أصحاب المشاريع والاستثمارات.

ويلزم قانون النقد والقرض بإجراء العمليات المالية عبر المصارف، كما يمنع التعامل بغير الدينار داخل الدولة، كما يمنع إخراج العملة الصعبة نقدا إذا تعدى المبلغ 7 آلاف أورو أو ما يعادلها بالدولار. إن الإقبال في الجزائر على العملة الرقمية لا يزال في أولى خطواته، فالتعاملات بهذه العملات لا تتعدى عشرات الملايين من الدولارات فقط، بالإضافة إلى أن الجزائريين الذين يتعاملون بالبيتكوين يضطرون إلى العمل مع شركات ومنصات أجنبية، فالجزائر لا توفر بعد إطارا قانونيا يسمح بتطوير أنظمة تساعد على التعامل السلس بهذه المنتجات المالية.

وقد بقي انتشار هذه العملات محدودا وشبه مقتصر على الشباب، لأنهم تمكنوا من فهم وتنمية البيتكوين ونظيراتها، بفضل تحكّمهم بالتقنية والتكنولوجيا، فهذه العملات تختلف عن باقي العملات الأخرى المعتمدة لدى البنوك والتي لا يحتاج التعامل بها تكمنا تقنيا، فتداول العملات الرقمية يتم عبر مفتاح سري مرتبط، أين يوجه البائع عملات وهو يأخذ الأموال إما عن طريق بنك (دفع إلكتروني) أو الدفع نقدا، وهذا ما يصعب أكثر عملية التعرف على المتعاملين، والدفع يكون بإحدى العملات الرقمية على العموم وحتى بالدينار الجزائري حيث تم تحديد ما يقابله من قيمة البيتكوين، حيث سجل تعامل الجزائريين بالبيتكوين لشراء برامج وألعاب وخدمات عبر الويب، فهناك جزائريون يسايرون التطور التكنولوجي مختصون يقفون على مستجدات هذا المجال، وهم من خيرة الخبراء في العالم.

خلاصة الفصل :

في ظل الثورة التكنولوجية والاقتصاد الرقمي وانفتاح الأسواق العالمية، أصبحت الممارسة الرقمية تشكل وسيلة رئيسية لدعم قدرة الاقتصاد على الاندماج الفعال في الاقتصاد المعرفي. كذلك بالنسبة للعملاء الرقمية التي تعتبر من أحدث وسائل الدفع الإلكتروني والتي تلعب دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد الرقمي، والتي لاقت رواجاً كبيراً وقبولاً واسعاً في الكثير من الدول والشركات إلا أن موقف الجزائر من هذه العملات تمثل في منع التعامل بها وتداولها، مع إمكانية اعتمادها والتعامل بها في المبادلات التجارية في المستقبل.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

يوجد العديد من الأسباب لرفض معظم دول العالم والمنظمات الدولية لوجود عملات افتراضية لما سبق توضيحه من تداعيات على الاستقرار المالي والاقتصادي في العالم، وأن هناك العديد من الأسباب وراء رفض الدولة المصرية والبنك المركزي المصري أيضا من استخدام العملات الافتراضية لأن الدولة المصرية لم تصل بعد إلي المستوي التكنولوجي والتحول الرقمي اللازم لاستخدام هذه التقنية الحديثة، فما زالت الأمية الكتابية مرتفعة ناهيك عن الأمية الالكترونية وهو ما تحتاج إليه العملات الافتراضية عند تكوينها ونشأتها وإصدارها. أضف إلي ذلك أن الاقتصاد المصري والعديد من الاقتصادات النامية يعتمد على اقتصادات أخرى، وزيادة الواردات مقارنة بالصادرات ومحمل بأثقال وديون لا يستطيع معها المجازفة. وكذلك الغالبية من المستثمرين الأجانب عند شعورهم بأي هزة وخسارة لأموالهم أو ضغوط على الاقتصاد فهذه الأموال سوف تغادر فوراً خارج الدولة مما يتسبب في انهيار البورصات وهروب رؤوس المال من البنوك مما يضر بالدول بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة أبلغ ضرر. فالإقدام علي اعتماد عملة افتراضية لا يتناسب مع العديد من دول العالم والدولة المصرية حالي لأسباب اقتصادية ومالية وتكنولوجية، وما يهدد الاستقرار المالي بها.

ومع هذا يرى الباحث أن التقدم التكنولوجي قادم لا محالة والنقود كغيرها من المجالات تتأثر بالتكنولوجيا ويتطور الفكر البشري وتوجهاته وتوافق ورغبات الأفراد أو الدول. ولذا وتماشيا مع الاتجاه الدولي ومسيرة للواقع والتقدم التكنولوجي يتصور الباحث الآتي:

الاستفادة من التقنية الحديثة البلوك تشين والتي تقوم عليها العملات الافتراضية، وأن يتكاتف المجتمع الدولي في وضع تصور لعملة جديدة تتجنب عيوب وتحديات العملات الافتراضية الحالية. تحت مسمى آخر ويقترح الباحث تسميتها بـ العملة (الذكية أو ذات التشفير المركزي).

2- اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج :

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية لموضوع البحث يمكن اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

-الفرضية الأولى: العملات الرقمية لها عدة أشكال مختلفة متداولة.

من خلال معالجة الجانب النظري و التطبيقي نؤكد صحة الفرضية و ذلك لتواجد عدة أشكال مختلفة للعملات الرقمية أشهرها البيبتكوين و الايثريوم والتي تناولناها في الجانب التطبيقي بالإضافة إلى عدة عملات أخرى.

-الفرضية الثانية: تؤثر العملات الرقمية على المعاملات المالية.

من خلال معالجة الجانب النظري و التطبيقي نؤكد صحة الفرضية، حيث كان لظهور العملات الرقمية دور كبير في زيادة التعاملات المالية الكترونيا عن طريق التداول الالكتروني والانتقال من التعامل المالي التقليدي الى التعامل المالي الالكتروني.

-الفرضية الثالثة: تؤثر العملات الرقمية على الأسواق المالية.

من خلال معالجة الجانب النظري والتطبيقي نؤكد صحة الفرضية، للعملات الرقمية دور فعال في الأسواق المالية حيث تعتبر أداة جديدة في الاسواق وأكثر استعمالا لما لها من مزايا تجذب المستهلكين في الأسواق المالية

3. نتائج الدراسة:

من خلال هاته الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- التحول الى العملات الرقمية، وفي حال نجحت الدول في تطبيقه، قد يسهل على الدول عملية تسوية المدفوعات بينها ويساعدها كذلك على مراقبة التهرب الضريبي أو العمليات المالية غير المشروعة مثل غسيل الأموال؛
- انتشار العملات الرقمية قد يكون أحد أسبابه الظاهرة هو بعض الأزمات مثل أزمة جائحة كورونا 19 وعلاقة انتقال الفيروس بتداول النقود الورقية بين الأفراد، وتوجه الأفراد للتجارة الالكترونية، وكذلك التطور العلمي والتكنولوجي في المجال الرقمي الذي يشهده العالم، لكن يفسر أكثر بالحرب الاقتصادية القائمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛
- التحدي الأكبر الذي قد يعيق انتشار العملات الرقمية هو تطوير أنظمة الحماية ضد الاختراقات وتأمين الدفع وتوسيع دائرة الثقة بين الافراد؛
- انتشار العملات الرقمية مرهون بمدى تبني الشركات المختصة في التكنولوجيا وأنظمة الاعلام الآلي لها لتوسيع شبكة مستخدميها وتدعيم الثقة بينهم؛
- تخلف أنظمة الدفع، وعدم التمكن من التكنولوجيا المالية في الدول النامية يعيق انتشار العملات الرقمية بها.
- العملات الرقمية تعرف جملة من المزايا و العيوب مما يدفع المستهلكين في ريب من استخدامها و التعامل بها.
- العملات الرقمية هي عملة متذبذبة غير ثابتة بممكنها الاختيار في اي لحظة.

4. مقترحات الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن أن نقدم مجموعة من المقترحات و التوصيات نذكرها كالتالي:

1. اختيار لجنة دولية من شخصيات مختلفة تضم علماء من كافة التخصصات (الفنية-التكنولوجية - القانونية - المالية - البنكية) بالإضافة إلى ما تري اللجنة الاستعانة به من تخصصات مختلفة للقيام بدراسة هذه التقنية الجديدة ووضع تصور لعملة جديدة بها مميزات تقنية البلوك تشين، مع تجنب عيوبها وتحديات استخدامها.
2. ادخال العملة الجديدة تحت سيطرة البنوك المركزية وإعطائها حق إصدارها فقط. وعدم استثمار دولة بعينها لإنتاجها حتى لا تظهر قوة تسيطر على العالم خاصة في المجال المالي.
3. الاعتراف بحق البنوك المركزية في الدول التي يتم على إقليمها المعاملة المالية سواء لوجود البائع أو المشتري أو المرسل أو المستقبل أن تكون المعاملة معروفة بالنسبة لها، أي معرفتها بأطراف التعامل لحماية لأمن البلاد والمحافظة على الاستقرار المالي والبنكي بها. حتى وإن كان طرفي المعاملة مجهولين لبعضهما البعض.
4. عند تأكد البنك من قانونية المعاملة وأنها خارج نطاق غسيل الأموال أو كان الهدف منها عدم تمويل جماعات إرهابية يسمح بإتمام هذه المعاملة، وإلا إخطار الجهات الرسمية لاتخاذ اللازم.
5. يجوز عدم معرفه طرفي التعامل لبعضهما البعض، وإنما يجب السماح للبنك التعرف على طرفي العلاقة كما سبق القول، لكون البنك المسئول عن سلامة الدولة المالي، ويمكن بذلك رجوع طرفي العلاقة على بعضهما البعض قانونا وقضائي باللجوء للبنك للكشف عن هوية أطراف العلاقة عند حدوث نزاع بينهما، مع وضع الضوابط اللازمة لحماية البنك.
6. القضاء على جميع أنواع العملات الافتراضية المشفرة الموجودة في الواقع حاليا وتجرىم استخدامها بشكل قطعي بقانون دولي يفرض على الدول التي تحاول استخدامها أو انتاجها.
7. ضم العملة الجديدة (الذكية أو ذات التشفير المركزي) إلى العملات الرقمية أو الاللكترونية الموجودة كنوع جديد ناتج عن التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي.
8. مراعاة تحقق معايير النقود التقليدية والرقمية في العملة الجديدة أي تقوم بوظائف النقود المعتادة كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل ومقبولة من الجميع.
9. إدخال العملة الجديدة إلى سوق صرف العملات الموجودة حاليا لضبط الاستقرار المالي والبنكي وعدم حدوث هزات مالية تؤثر على الاستقرار المالي العالمي.

10. حتى تصمد العملات الرقمية في مواجهة النظام النقدي الورقي القائم يبقى مرتبط بمدى التعبير عن الثروة و مخزنا لها لفترات مقبلة.
11. تطوير أنظمة تحدد قيمة العملة الرقمية وما يقابلها من العملة الورقية يضمن انتشار أوسع للعملات الرقمية.

قائمة المراجع

1-الكتب:

- ❖ ابن تيمية. (1995). مجموع الفتاوى. المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ❖ ابن مسكويه. تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق (الإصدار 1). مصر: مكتبة الثقافة الدينية.
- ❖ أبو حامد الغزالي. (1102-1096). إحياء علوم الدين (المجلد 4). بيروت: دار المعرفة.
- ❖ أبو دياب، س. (2000). محاضرات في اقتصاديات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ أبو عتروس، ع. أ. (2000). الوجيز في البنوك التجارية. قسنطينة: جامعة منتوري.
- ❖ احمد لطفي، أ. أ. (2000). د دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
- ❖ أمين السيد، أ. ل. (2000). دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية. الجزائر: الدار الجامعية الإسكندرية.
- ❖ أيمن صالح. (2021). واقع العملات الرقمية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- ❖ بارون، ج & آخرون. (2015). تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي. الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة RAN ساناننا مونيكافا.
- ❖ بروك، ب. (2021). ملخص محاضرات في القانون البنكي و عمليات البورصة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ البنك المركزي الأردني. مارس. (2020) العملات المشفرة. *Cryptocurrency* الأردن: دائرة الاشراف و الرقابة.
- ❖ بوخريص، أ. (2018). العملة الافتراضية - خصائصها و مخاطر التعامل بها. - برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- ❖ بوراس، أ. (2008). تمويل المنشآت الاقتصادية. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

- ❖ بوعمامة، ع. ا. & آخرون. (1998). تمويل التجارة الخارجية: سياسة تطبيقية. الأردن.
- ❖ تداول العربي للخدمات المالية والتدريب (s.d.). التداول في سوق العملات: مدخل الى سوق العملات.
- ❖ جايد، س. & العامري، م. (2008). المالية الدولية - نظرية وتطبيق. عمان: دار زهوان للنشر والتوزيع.
- ❖ جلال، ا. ف. & بن فيسي، م. ب. (1995). اقتصاديات المشاريع الاستثمارية. مصر: مكتبة النهضة للشروق.
- ❖ حاجي، ج. (2021, 1 10). البيتكوين في جائحة كورونا. أخبار الخليج.
- ❖ حمدي، ق. (2008). أسس إعداد دراسات الجدوى و تقييم المشروعات مدخل نظري و تطبيقي (1. éd.) للأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- ❖ الحناوي، م. ص. (2000). الإدارة المالية والتمويل. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
- ❖ حنفي، ع. ا. (1997). أساسيات التمويل و التحليل المالي. مصر: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية.
- ❖ حنفي، ع. ا. (2002). مدخل معاصر في الادارة المالية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- ❖ خالد أمين، ع. ا. (2002). العمليات المصرفية (2. éd.) الإسكندرية: دار وائل للنشر.
- ❖ خلف، ف. ح. (2012). أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات (1. éd.) الأردن: علم الكتب الحديث للنشر و التوزيع.
- ❖ خليل الحمزاوي، م. ك. (2000). إقتصاد الائتمان المصرفي. مصر: منشأة المعارف.
- ❖ الخوري، ع. م. (2021). المدفوعات الالكترونية و العملات الرقمية (Vol. 01) أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. جامعة الدولة العربية.
- ❖ الزغبى، ه. م. (2000). الإدارة و التحليل المالي. الأردن: دار الفكر و الطباعة و النشر و التوزيع.

- ❖ السبھاني، ع. ا. (2001). *الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسامي*. (éd. 1)الأردن: دار وائل للنشر.
- ❖ سحنون، م. (2003). *الاقتصاد النقدي و المصرفي*. الجزائر: بهار الدين للنشر و التوزيع.
- ❖ سوري عدلي ناشير. (2005). *مقدمة في الإقتصاد و النقدي و المصرفي* (الإصدار 1). دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية.
- ❖ شاكر القزويني. (2000). *محاضرات في إقتصاد البنوك (ط.4)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ شببكا، م. ر. (1999). *النقود و المصارف و الائتمان*. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة.
- ❖ شمعون، ش. (1998). *بورصة الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون.
- ❖ صالح، أ. (2021). *واقع العملات الرقمية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- ❖ الصيرفي، م. (2007). *إدارة المصارف*. مصر: دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر.
- ❖ الصيرفي، م. ع. (2006). *إدارة البنوك*. (éd. 1)الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- ❖ الطاهر، ع. ا. (2006). *النقود و البنوك و المؤسسات المالية*. (éd. 2)الأردن: مركزية يزيد للنشر.
- ❖ الطرد، ا. ا. & عبد الله، خ. أ. (2006). *ادارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية*. (éd. 1) عمان: دار وائل للنشر.
- ❖ عبد الحميد، ع. ا. (2003). *دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- ❖ عبد الرحمان، ي. (2001). *قضايا إسلامية معاصرة*. الإسكندرية: الدار الجامعية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- ❖ عبد القادر عطية، ع. ا. (2005). *دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية على المشروعات*. مصر: دار الجامعية.

- ❖ عبد الله، ع. ج. (1999). النقود و المصارف (éd. 4). الأردن: دار مجدلاوي للنشر.
- ❖ عبد المطلب، ع. ا. (2000). اقتصاديات نقود والبنوك. مصر: دار الجامعة.
- ❖ عبد المطلب، ع. ا. (2000). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الإسكندرية: دار الجامعة.
- ❖ عبد المطلب، ع. ا. (2007). اقتصاديات النقود و البنوك. مصر: دار الجامعة.
- ❖ عبد الله، ش. ح. (1988). التمويل و الإدارة المالية. مصر: دار النهضة.
- ❖ العمار، ر. ا. (1997). أساسيات في الإدارة المالية: مدخل أساسيات التمويل (éd. 1). دار النهضة العربية.
- ❖ عوض الله، ز. ح. (2007). اقتصاديات النقود و المال. الاسكندرية: دار الجامعة للنشر.
- ❖ عوض الله، ز. ح. & الفولي، أ. م. (2003). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- ❖ الغالي، ط. م. & محمد ادريس، و. (2007). الإدارة الإستراتيجية (éd. 1). الأردن: دار وائل للنشر.
- ❖ غنيم، ا. (1995). دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار. الأردن: دار المستقبل.
- ❖ المتداول العربي للخدمات المالية و التدريب). د.س. (التداول في سوق العملات: مدخل الى سوق العملات .
- ❖ مجيد، ض. (2005). اقتصاديات النقود و البنوك. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- ❖ المحجوب، ر. (1997). المالية العامة (éd. 1). مصر: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع.
- ❖ محمد هاشم، ا. (1975). مذكرات في النقود و البنوك. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر . بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر.

- ❖ مطر م، (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتمان (éd. 2). الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- ❖ المقرن خ، (2003). الأسس النظرية لاقتصاد الإسامي (éd. 1). الرياض: مطابع الحميصي.
- ❖ الموسوي ض م، (1993). الاقتصاد النقدي. الجزائر: دار الفكر.
- ❖ موسي أ، ج. (2010). النظريات والنظم النقدية والمصرفية والأسواق المالية (éd. 8). القاهرة: دار النهضة العربية.
- ❖ هاكسار ،، ف &، بوفيريه، أ، (2018). جوان (ماهي العملات المشفرة؟".
- ❖ هندي م، أ. (1996). إدارة البنوك التجارية (éd. 3). مصر: المكتب العربي الحديث.
- ❖ هندي م، أ. (1999). الإدارة المالي -مدخل تحليلي معاصر (éd. 4). الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- ❖ وبيش ق، (1976). تمويل المشروعات. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ❖ يونس م، (1993). أساسيات التجارة الخارجية. بيروت: الدار الجامعية .

2- الأطروحات و مذكرات التخرج:

- ❖ بدوي س، ط. (2008). النقود والبنوك والدخل القومي . كلية الحقوق :جامعة القاهرة.
- ❖ بربري م، أ. (2011). الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية) أطروحة دكتوراه .(كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,الجزائر :جامعة الجزائر 3.
- ❖ بصيري م، (2021). محاضرات في مقاس سوق رأس المال . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,البويرة :جامعة أكلي محند أولحاج.
- ❖ بلحوت ح، (2004). التمويل الاستثمائي عن طريق القرض)مذكرة الدراسات الجامعية التطبيقية .(البويرة :جامعة التكوين المتواصل.

- ❖ بوكونة, ن. (2011-2012). تمويل التجارة الخارجية في الجزائر (رسالة الماجستير). كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر: جامعة الجزائر.
- ❖ جمعي, إ. & عادل, ي. (2004). دور البنوك التجارية في منح قروض الاستثمار (مذكرة الليسانس). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, الجزائر: جامعة بومرداس.
- ❖ جميلة بلعيد. (2017). بلعيد جميلة. (2020). الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق و العلوم السياسية, تيزي وزو: جامعة مولود معمري.
- ❖ حامدي, ع. ا. & الأشهب, م. ا. (2015-2016). التداول الالكتروني للعملات و دوره في توسيع الاقتصاد الافتراضي: دراسة حالة سوق الفوركس (FPREX) مذكرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر: جامعة حمه لخضر بالوادي.
- ❖ عزيزي, ل. (2004). دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, الجزائر.
- ❖ غانم, م. (2018-2019). دور البنوك التجارية في تمويل القروض الاستهلاكية دراسة حالة ترست بنك الجزائر-وكالة بسكرة)-مذكرة ماستر. (بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, الجزائر: جامعة محمد خيضر).
- ❖ قويدري, م. (1997). دراسة جدوى ومعايير تقييم المشروعات (رسالة ماجستير). معهد العلوم الاقتصادية, الجزائر: جامعة الجزائر.
- ❖ كدة, ه. & بالخروف, س. (2011-2012). الدراسة المالية للقروض الاستثمارية في البنوك التجارية)مذكرة ماستر. (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- ❖ ماني, ف. & قدياري, خ. (2017-2018). دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة-البنك الخارجي لوكالة البويرة)-37مذكرة ماستر. (كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة أكلي أمحمد اولحاج.
- ❖ محمد شريف, إ. (2008-2009). دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية)مذكرة ليسانس (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, فرع نقود مالية و بنوك, البويرة: المركز الجامعي البويرة.

❖ معوش، إ. & بورحلة، ن. (2015). واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة حالة تمويل مشروع استثماري)-مذكرة ماستر .(كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,الجزائر :جامعة البويرة.

❖ يت عقيل، أ. & سليك، م. (2010). دور البنوك في تمويل الاستثمارات الخاصة (مذكرة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,الجزائر :المركز الجامعي البويرة.

3-المجلات و الدوريات:

❖ الباحث، ع. ل. (2017). النقود الافتراضية-مفهومها-وأنواعها. المجلة العلمية للاقتصاد (éd. (1)القاهرة :المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة.

❖ البنك المركزي الأردني. (2018). تقرير الاستقرار المالي لعام 2018الأردن :دائرة الاستقرار المالي.

❖ العشماوي، م. ع. (2007). دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات.

❖ بالهادف، ر. (2020). العملات الافتراضية مخاطرها و مدى قانونيتها التكوين نموذجاً. مجلة الإقتصاد و الأعمال. (3) 4 ,

❖ بن عمر، إ. & بوغزالة، إ. ع. (2022). العملات الرقمية و تحديات اصدارها من قبل البنوك المركزية. مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية. (1) 6 , 35-53.

❖ اباسم، أ. ع. (2019). ماي. (30)العملات الرقمية "التكوين أنموذجاً" ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الدراسات الاسلامية. (1) 16 , 264-290.

❖ ربعي، ع. إ. (2020). حقيقة التكوين و حكم التعامل به (دراسة فقهية مقارنة. (03), pp. 2479-2482.

❖ فؤاد، ح. (2022). العملة الرقمية الحكومية آلية عملها و ضوابط اصدارها. مجلة قضايا فقهية و اقتصادية معاصرة. (1) 2 , 42-63.

- ❖ شاكر, م. ا. (2006). محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية. الجزائر: جامعة بسكرة.
- ❖ مداح عرايبي, ا. & ., بارك, ن. (2010) أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي و الآفاق. مجلة الاقتصاد الجديد. 57-75, (2),
- ❖ يوسف مسعداوي. البنوك الالكترونية E-banking. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-واقع و تحديات- (الصفحات 226-239). الجزائر: جامعة البليدة.
- ❖ براء منذر كمال عبد اللطيف, م. ايناس بهاء نعمان, (2020), موقف التشريعات العربية من العملات الافتراضية, مجلة جامعة تكريت للحقوق, كلية الحقوق, جامعة تكريت, السنة الخامسة, المجلد ٥, العدد 1, الجزء 2.
- ❖ البنك الاحتياطي جنوب افريقيا). ديسمبر. (2014) ورقة موقف على العملات الافتراضية .
- ❖ شريفي, ا. & ., بشوندة, ر. (2018, 12). تأثير استعمال الشموع اليابانية على سلوك المضاربة في السوق الدولي للعملات الأجنبية (دراسة حالة زوج الجنيه الإسترليني /الدولار الأمريكي (GBP/USD) . (4), pp. 165-179.
- ❖ محمد سرور, ه. (2022). سبتمبر. (دراسة مقارنة للعلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية و قيم مؤشرات أسواق الأوراق المالية بالتطبيق على منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط). (MENA)مجلة التجارة و التمويل. 394-421, (3), pp.
- ❖ لعور, ع. ا. & ., كبوط, ع. ا. (2021, 11 10). العلاقة بين النقود الالكترونية, العملات الرقمية, العملات الافتراضية و العملات المشفرة: البحث في المفهوم", مجلة الاقتصاد الصناعي) حزارتك 11, (2), pp. 1-24.
- ❖ عبد الحفيظي, ع. (2021, 10 26). محاولة التنبؤ بأسعار العملات الرقمية المشفرة باستخدام نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية دراسة حالة): بيتكوين, كاردانو, ايثيريم. (مجلة البحوث اقتصادية معاصرة , (2), pp. 1-16.

4-الندوات و المؤتمرات:

- ❖ حبيبة عبدلي، و نور الدين موفق. (5-4 مارس 2021). تبييض الأموال في البيئة الالكترونية. المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي: مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (الصفحات 1-268). ألمانيا: برلين.
- ❖ فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،(2019) مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، صندوق النقد العربي -أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، رقم، 117.
- ❖ محيرق، ع & .، ونيسي، أ (18). (2022). جوان. (2022) العملات الرقمية المشفرة و العملات الرقمية الخضراء دراسة مقارنة من وجهة نظر تكاليف الانتاج البيئية. الملتقى الوطني الافتراضي: البيانات الضخمة و الاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات و الآفاق". جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي.-

5-المواقع و المراجع الالكترونية:

- ❖ لصباح، ن. (s.d.). الموسوعة الإسلامية. المنتدى العربي الموحد ، تم الاطلاع عليه: 2023/05/02، www.yaurab.com
- ❖ المنشاوي، خ. (18، 11، 2020). لماذا تتصدر العملات الرقمية الراجين من كوارث كورونا، تاريخ الاطلاع: 2023/05/02، متواجد على الموقع: <https://www.independentarabia.com/node/169646>
- ❖ ديلمي، ش. (06، 05، 2020). ماي. (2020) احصائيات وارقام حول سوق العملات الرقمية المشفرة البيتكوين- [sur: https://www.bitcoinnews.ae/author/chouki-dilmigmail-com](https://www.bitcoinnews.ae/author/chouki-dilmigmail-com)
- ❖ ركاج، ي. م. (s.d.). ماهية العملات الرقمية: النشأة، المفهوم، الأنواع، الخصائص. تم الاطلاع عليه : <https://economistsarab.com> (2023-02-22) ، متاح في موقع قتصاديو العرب

❖ كل ما تحتاج معرفته عن العملة الرقمية (2021, 04). Consulté le 01 28, 2023, sur [فرصة : https://www.for9a.com/learn](https://www.for9a.com/learn)

❖ ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة؟ (s.d.). Consulté le 01 28, 2023, sur [المتداول العربي-forex : https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303](https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-العربي-المتداول-school/303)

❖ هاني م. (2021, 12 15). ما هي العملات الرقمية وأشهر أنواعها؟ Consulté le 01 08, 2023, sur [الرؤية2023, sur : https://www.alroeya.com/210-0/2256735](https://www.alroeya.com/210-0/2256735)

❖ معروف ط. (2023, 01 5). دور البنوك الاستثمارية في تحريك عجلة الاقتصاد في الدول العربية. Consulté le 03 27, 2023, sur [Mubasher.aljazeera.net](https://www.mubasher.aljazeera.net) الجزيرة

❖ مزة عدنان مشوقة، النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي البتكوين نموذج، (06-07-2021)، مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية، الأردن، تم الاطلاع في، 12/11/2021 متاح على رابط: [hps://www.aliaa.jo/Research.aspx?ResearchId=231](https://www.aliaa.jo/Research.aspx?ResearchId=231)

❖ صندوق النقد عن اعتماد السلفادور لـ «بتكوين»: لدينا مخاوف اقتصادية وقانونية، (2021/06/11)، تم الاطلاع في 2023/05/03 متاح على رابط: <https://arabic.sputniknews.com/news/202106111049218354%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82>

❖ البنك الدولي يرفض طلب أول دولة تقر بيتكوين كعملة رسمية، ١٧ يونيو، تم الاطلاع في 2021/11/10 متاح على رابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/specialstories/2021/06/17/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83>

ثانيا: المراجع الأجنبية:

❖ Banque. (2020). Consulté le 05 04, 2020, sur définition ,traduction et synonymes: www.journaldune.fr

- ❖ Etablissement financier. (s.d.). Consulté le 03 04, 2023, sur <https://banque.ooreka.fr>.
- ❖ <https://bitcoin.org/ar/you-need-to-know>. (s.d.).
- ❖ (Décembre 2003). La monétique et les transactions électroniques sécurisées en BASSE-NORMANDIE, rapport présenté au Conseil Économique et Social Régional de Basse-Normandie (CESR de Basse-Normandie) par Philippe GUÉTIN Décembre 2003. rapport présenté au Conseil Économique et Social Régional de Basse-Normandie (CESR de Basse-Normandie).
- ❖ Mishkin, & Frederi, s. (2010). The Economics of Money, Banking & Financial Markets (9 ed.). Boston: pearson Education.
- ❖ Pierre-Antoine, D. (2009). Investir et gagner sur le marché des devises (éd. 2). paris: Maxima.
- ❖ Societé fiduciaire. (s.d.). Consulté le 03 04, 2023, sur <https://fr.wikipedia.org>